أَثرُ القُربِ والبُعدِ في تعليلِ المسائلِ الصَّوتيةِ والصَّرفيةِ

The effect of proximity and distance in explaining phonological and morphological issues

إعداد الدكتورة/ آلاء زيد الخلفات

دكتوراة لغة عربية (اللغة والنحو)، المملكة الأردنية الهاشمية

Email: alaazaid959@yahoo.com

المُلَّخصُ

إنَّ القُربَ والبُعدَ يُشَكِّلانِ ظَاهرةً حَقيقيَّـةً في التَّفكيرِ اللغويِّ عِندَ عُلماءِ العَربيَّةِ، فَقدِ اتَّخذُوا مِنهما أَداةً في تَوجيـهِ الاستِعمالاتِ اللغويةِ وتَعليلِها، ومِنْ هُنا، تُحاولُ هَذهِ الدِّراسـةُ الوُقوفَ على أَبعادِهما في تَعليلِ المسائلِ الصَّوتيةِ والصَّرفيةِ، وقد تَناولتْ هَذهِ الدِّراسةُ بالبَحثِ والتَّحليلِ أَثرَ القُربِ والبُعدِ في تَعليلِ المسائلِ الصَّوتيةِ والصَّرفيةِ، وقَدْ جَاءتْ هَذهِ الدِّراسةُ في تَمهيدٍ ومَبحثينِ وأحدَ عشرَ مَطلبًا وخَاتمـةٍ، اشتملَ التَّمهيدُ على مفهومِ القربِ والبُعدِ لغةً واصطِلاحًا، أَمَّا المَبحثُ الأولُ فقدِ تناولَ خَمسةَ مطالبَ وهي المسائلُ الصَّوتيةُ التي استندَ العُلماءُ في تَعليلِها إلى القُربِ والبُعدِ كالإدغامِ والإبدالِ والإمالةِ والتَّقاربِ والتَّباعدِ بينَ الأصواتِ، وتَناولَ المَبحثُ الثَّاني سِتةَ مَطالبَ مُوَزَّعةً على مَسائِلَ صَرفيَّةٍ، وَجَّهها العُلماءُ باستِنادِهم إلى القُربِ والبُعدِ، تَتَّصلُ بالإعلالِ، والأَبنيةِ الصَّرفيةِ، والتَّصغيرِ والنَّسبِ، وأمَّا الخَاتمةُ فتضمَّنتْ أَهمَّ النَّتائجِ التي تَوصَّلتْ إليهَا الدِّراسةُ ومِنها: أنَّ القُربَ والبُعدَ يُشكِّلانِ أَداةَ تَعليلٍ استَندَ إليها النُّحاةُ في تَعليلاتِهم وتَوجيهاتِهم للمَسائلِ اللغويةِ المُتنوِّعةِ، وثَمَّةَ مُصطَلَحاتٌ في اللغةِ تَدلُّ عَلى القُربِ والبُعدِ، كالإتباعِ والتَّقريبِ والجِوارِ والمُشابهةِ والمُضارعةِ، وقدِ اجتَمعتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ مع ثُنائياتٍ عِدَّةٍ، كثُنائيَّةِ القُوةِ والضَّعفِ، وثُنائيةِ الخِفَّةِ والثِّقلِ، وثُنائيَّةِ الأَصلِ والفَرعِ في تَعليلِ بَعضِ التَّغيراتِ الصَّوتيةِ، والصَّرفيَّةِ والنَّحويَّةِ؛ تَحقيقًا للانسِجامِ اللغويِّ بينَ عَناصرِ كُلٍّ مِنَ الكَلمةِ والجُملةِ، كما تَحقَّقتْ في البُعدينِ المَكاني والمَعنوي في تَوجيهِ المسائلِ الصَّوتيةِ والصَّرفية، وكانتْ حاضرةً بعُمقٍ في المُستوى الصَّوتيِّ ثُمَّ في المُستوى الصَّرفيِّ.

الكلماتُ المِفتاحيَّةُ: القربُ، البعدُ، المسائلُ الصوتيةُ، المسائلُ الصرفيةُ.

The effect of proximity and distance in explaining phonological and morphological issues

Abstract

The proximity and distance constitute a real phenomenon in the linguistic thinking of Arabic scholars, they used them as a tool to direct and justify the linguistic uses. This study is to clarify the proximity and distance's dimensions in explaining phonetic and morphological issues, This study discusses with research and analysis the effect of proximity and distance in explaining phonetic and morphological issues, and it includes a preface, two chapters, eleven requirements and a conclusion. Regarding the preface, it covers the concept of proximity and distance linguistically and idiomatically. On the other hand, the first topic covers five demands, which are phonetic issues explained by scholars relying on proximity and distance, such as slurring, substitution, tilting, convergence, and spacing between sounds. Whereas the second topic dealt with six demands distributed on morphological issues, directed by scholars based on proximity and distance, related to declension, diminutive, accusative, and adverbial. As for the conclusion, it included the most important findings of the study, including: that proximity and distance constitute a tool of reasoning on which grammarians relied in their explanations and directions for the various linguistic issues, and there are terms in the language that denote proximity and distance, such as; approximation, proximity, similarity, and the present tense. and the duality of proximity and distance met with several pairs, as the duality of strength and weakness, the duality of lightness and heaviness, the duality of origin and branch in explaining some vocal and morphological changes, in order to achieve linguistic harmony between the element of both the word and the sentence, this duality was also showed up in the spatial and semantic dimensions in directing phonetic and morphological issues, and was deeply present in the phonetic level and then in the morphological level.

Keywords: Proximity, Distance, Phonetic issues, Morphological issues

1. المُقدِّمةُ

ظَهرتْ في النَّظريةِ النَّحويَّةِ ثُنائيَّاتٌ ضِديَّةٌ كَثيرةٌ، شَكَّلتْ مَعالمَ بَارزةً في التَّعاملِ مَعَ المَسائلِ اللغويَّةِ، بَعضُها يُمثِّلُ ظَواهرَ كُبرى كالمَعرفةِ والنَّكرةِ، والإعرابِ والبِناءِ، والمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، وبَعضُها يُمثِّلُ قَضايا دَقيقةً تَتوزَّعُ على مَسائلَ مُتفرِّقةٍ، مِثلَ: الأَصلِ والفَرعِ، والقُوةِ والضَّعفِ، والتَّقديمِ والتَّأخيرِ، والخِفَّةِ والثِّقلِ، والمُجرَّدِ والمَزيدِ، والظَّاهرِ والمُستترِ، والصَّحيحِ والمُعتلِّ، واللَّفظِ والمَعنى، وكَانتْ هَذهِ الثُّنائيَّاتُ الضِّديَّةُ مَدخلًا للعُلماءِ لتَفسيرِ الاستِعمالاتِ اللغويَّةِ وتَوجيهِها، عَلى ما آلتْ إليها في صُورتِها النِّهائيةِ، وقَدِ اتَّسعتْ دَائرةُ هَذهِ الثُّنائيَّاتِ في تَفكيرِ النُّحاةِ لتُشكِّلَ ظَاهرةً في التَّعليلِ اللغويِّ، ومُرتَكَزًا في تَوجيهِ البُنى اللغويَّةِ على مُستوى المُفرداتِ والتَّراكيبِ.

بَرزَتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ في مُستوياتِ اللغةِ الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ، وقَدْ تَركَّزتِ القَضايا الصَّوتيَّةُ في القُربِ والبُعدِ في المَخارجِ والصِّفاتِ الصَّوتيَّةِ والإدغامِ والإمالةِ والإبدالِ، وبَرزَتْ هَذهِ الثُّنائيَّةُ في المُستوى الصَّرفيِّ على مُستوى بِنيةِ اللَّفظِ، في تَعليلِ مَسائلَ تَتصلُ بالإعلالِ والتَّصحيحِ، وأَبنيةِ الأَسماءِ والأَفعالِ، والحَذفِ الصَّرفي، وفي تَوجيهِ مَسائلَ صَرفيَّةٍ بتَعليلاتٍ صَوتيَّةٍ تَتَّصلُ بثُنائيَّةِ الأَصلِ والفَرعِ، وقد تَبيَّنَ مِنْ خِلالِ الدِّراسةِ أَنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ من الثُّنائيَّاتِ التي لهَا حُضورُها في الدَّرسِ اللغَويِّ، وتَمتدُّ إلى صِياغاتٍ لُغويَّةٍ مُتعدِّدةٍ في حُقولٍ وأَبوابٍ مُتفرِّقةٍ ستَعرِضُها هذهِ الدِّراسةُ.

1.1. أَهدافُ الدِّراسةِ

تَسعى الدِّراسةُ للوُصولِ إلى الأهدافِ الآتيةِ مِنْ خِلالِ فَرضيَّةٍ تَرى أَنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ تُشكِّلُ ظَاهرةً لُغويَّةً مُتنوِّعةَ المَسائلِ، اتكأَ عليها العُلماءُ في التَّعليلِ والتَّوجيهِ للاستِعمالاتِ اللغَويَّةِ، وهذهِ الأهدافُ هي:

1. تَحديدُ مَفهومِ القُربِ والبُعدِ لغةً واصطلاحًا.
2. استِقصاءُ المَسائلِ الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ التي تَندرِجُ تَحتَ هَذهِ الثُّنائيَّةِ.

2.1. مَنهجُ الدِّراسةِ

إنَّ المَنهجَ الَّذي تَقومُ عَليهِ هَذهِ الدِّراسةُ هوَ المَنهجُ الوَصفيُّ التَّحليليُّ، مِنْ حَيثُ استِقصاءُ مَظاهرِ هَذهِ الثُّنائيَّةِ، وتَحليلُها وتَبويبُها، ورَبطُها بقَضايا أَساسيَّةٍ في التَّفكيرِ اللغويِّ، لكشفِ أَبعادِها في اللغةِ، فقدِ اقتَضتْ طَبيعةُ الدِّراسةِ أَنْ تَكونَ في تمهيدٍ تلاهُ مبحثانِ، يشملُ التَّمهيدُ مَفهومَ القُربِ والبُعدِ لغةً واصطلاحًا، أما المَبحثُ الأولُ الذي يحتوي خمسةَ مطالبَ، فيتناولُ أَثرَ القُربِ والبُعدِ في تَعليلِ المَسائلِ الصَّوتيَّةِ كالإدغامِ والإبدالِ والإمالةِ والتَّقاربِ والتَّباعدِ بينَ الأصواتِ، ويتَناولَ المَبحثُ الثَّاني سِتةَ مطالبَ مُوَزَّعةً على مَسائلَ صَرفيَّةٍ، وَجَّهها العُلماءُ باستِنادِهم إلى القُربِ والبُعدِ، تَتَّصلُ بالإعلالِ، والأَبنيةِ الصَّرفيةِ، والتَّصغيرِ، والنَّسبِ، وأما الخَاتِمةُ فقد لَخَّصتُ فِيها أَهمَّ ما تَوصَّلتُ إليهِ مِن استِنتاجاتٍ، وأَردفتُ ذَلكَ بقَائمةٍ للمَصادرِ والمَراجعِ.

التَّمهيد: مَفهومُ القُربِ والبُعدِ لُغـةً واصطِلاحًا

القُربُ هوَ: "نَقيضُ البُعدِ، قَرُبَ الشَّيءُ، بالضَّمِّ، يَقرُبُ قُربًا وقُربانًا وقِربانًا أي: دَنا، فهوَ قَريبٌ، الوَاحدُ والاثنَانُ والجَميعُ في ذَلكَ سَواءٌ" (ابن منظور،1414هـ،662/1)، وجَاءَ في تَهذيبِ اللغـةِ: "القُربُ: نَقيضُ البُعدِ، والتَّقرُّبُ: التَّدنِّي إلى شيءٍ، والتَّوصُّلُ إلى إنسانٍ بقُربةٍ أو بِحقٍّ، والاقترابُ: الدُّنوُّ" (الأزهري،2001م، 109/9-110).

وأمَّا البُعدُ فهوَ: "خِلافُ القُربِ، بَعُدَ الرَّجلُ بالضَّمِّ، وبَعِدَ، بالكَسرِ، بُعدًا وبَعَدًا، فهوَ بَعيدٌ وبُعادٌ" (ابن منظور،1414هـ،89/1)، ومِنهُ: بَعُدَ يَبعُدُ بُعدًا فهوَ بَعيدٌ، وتَقولُ: هَذهِ القَريـةُ بَعيدٌ، وهَذهِ القَريـةُ قَريبٌ، ولا يُرادُ بِـهِ النَّعتُ، ولَكنْ يُرادُ بهما الاسمُ، والدَّليلُ عَلى أنَّهما اسمانِ، قَولُكَ: قَريبُهُ قَريبٌ وبَعيدُهُ بَعيدٌ (الأزهري،2001م، 145/2).

وأمَّا اصطِلاحًا فلا يُوجدُ تَعريفٌ يَدلُّ عَلى استِعمالِ أَحدِ قُطبَي هَذهِ الثُّنائيَّـةِ (القُربِ والبُعدِ) مَعًا على أنَّهما مُصطلحَانِ، ويُمكِنُ القَولُ بأنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ هي: العِلَّةُ اللغَويَّةُ الَّتي استَندَ إليهَا العُلماءُ بأبعادِها: المَكانيَّةِ أو الزَّمانيَّةِ أو المَعنويَّةِ في تَوجيهِ الاستِعمَالاتِ اللغَويَّةِ: الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ والنَّحويَّةِ، استِنادًا إلى مَكانيَّةِ العُنصرِ اللغَويِّ وَموقعِهِ في اللفظَةِ، أو في التَّركيبِ اللغَويِّ، أو الزَّمانِ الذي حَدَثَ فيهِ، أو قُوَّةِ المُشابَهةِ.

المبحثُ الأَولُ: أَثرُ القُربِ والبُعدِ في تَعليلِ المَسائلِ الصَّوتيَّةِ

يَصعُبُ في كَثيرٍ من الأَحيانِ فَصلُ القَضايا الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ في البَحثِ اللغَويِّ، وغَالبًا ما تَلتقيانِ وتَتداخلانِ في التَّفكيرِ اللغويِّ عِندَ العُلماءِ، وعَلى ضَوءِ ذَلكَ، حَاولتِ البَاحثةُ حَصرَ المَسائلِ الصَّوتيَّةِ والصَّرفيَّةِ في ثُنائيَّةِ القُربِ والبُعدِ، مُتتبِّعةً مَظاهرَها، واستِعرَاضَ حَيثياتِها في الدَّرسِ اللغويِّ، وتَعليلَ أَبعادِها.

يَقومُ النِّظامُ الصَّوتيُّ بدِراسةِ تآلفِ الأَصواتِ، وتَشكيلِها في الكَلماتِ والمَقاطعِ الصَّوتيَّةِ، وقَدْ حَظيتِ الدِّراساتُ الصَّوتيَّةُ بعِنايةِ الدَّارسينَ والعُلماءِ قَديمًا وحَديثًا، وتَجدرُ الإشارةُ أيضًا إلى أنَّ المَسائلَ الصَّوتيَّةَ في الدِّراساتِ القُرآنيةِ نَاشئةٌ عنِ اختِلافِ القِراءاتِ، ومِنْ هَذا المُنطلَقِ، فَإنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ ظَهرتْ جَليًّا في تَوجيهِ المَسائلِ الصَّوتيَّةِ في مَواضعَ عِدَّةٍ، ومِنها: الإدغامُ، والإبدالُ، والإمالةُ، وغيرُها، ومِنْ هُنا، سأُحاولُ استِجلاءَ هَذهِ المَواضعِ في كُتبِ العُلماءِ.

المطلبُ الأَولُ: القُربُ والبُعدُ في بَابِ الإدغامِ

مِنَ المَعروفِ أنَّ الإدغامَ في اللغةِ يُقصَدُ بِهِ: إدخالُ شَيءٍ في شَيءٍ آخرَ، وفي الاصطِلاحِ: إدخالُ حَرفٍ سَاكنٍ في حَرفٍ مُتحرِّكٍ آخرَ مِثلِه أو يَشبهُهُ، واحتِرازًا، وبشَيءٍ منَ الدِّقةِ، فإنَّ الإدغامَ تَقريبُ صَوتٍ من صَوتٍ، وهو في الكَلامِ على ضَربينِ: أَحدُهما أنْ يَلتقيَ المِثلانِ على الأَحكامِ التي يَكونُ فيها الإدغامُ، فيُدغَمُ الأَولُ في الآخرِ، والآخرُ أنْ يَلتقيَ المُتقاربانِ على الأَحكامِ التي يُسوَّغُ مَعها الإدغامُ، فيُقلَبُ أَحدُهما إلى لَفظِ صَاحبِه، فيُدغَمُ فيهِ، والمَعنى الجَامعُ لهَذا كلِّه تَقريبُ الصَّوتِ من الصَّوتِ (ابن جني،1986م، 141/2-142). وهَذا الأَخيرُ، هو بالضَّبطِ ما يَعنِينا مِنَ الإدغامِ، ومن هَذا المُنطلقِ، فإنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ وُظِّفتْ في تَعليلِ مَسألةِ الإدغامِ في أَصواتِ اللغةِ، ومِنها:

أَولًا: الأَصواتُ الحَلقيَّةُ

إنَّ الأَصواتَ الحَلقِيَّةَ، هيَ الأَصواتُ الَّتي يُلامِسُ فِيهِ جِدارُ اللِّسانِ الغِشاءَ الخَلفيَّ للبُلعومِ، فالهَاءُ مَثلًا تُدغمُ في الحَاءِ؛ لأنَّهُما صَوتانِ اجتمعَ فِيهما قُربُ المَخرجِ والصِّفةِ، من حِيثُ الهَمسُ والرَّخاوةُ، وفي المُقابلِ، لا تُدغمُ الحَاءُ في الهَاءِ؛

لأنَّها أَقربُ إلى اللِّسانِ، ودَليلُنا عَلى ذَلكَ، قَولُ المُبرِّدِ (285هـ): "وأَمَّا الهَاءُ فتُدغَمُ فِي الحَاءِ، نحوُ قَوْلِك: اجْبَحَّميدا (تُرِيدُ اجبه حَمِيدا)؛ لأَنَّهما مُتقارِبتانِ، وَلَيْسَ بَينَهما إلاَّ أَنَّ الحَاءَ من وَسطِ الحَلقِ، والهَاءَ مِنْ أَوَّلِه، وهُما مَهموسَتانِ رِخوتانِ، ولَا تُدْغَم الحَاءُ فِي الهَاءِ؛ لأَنَّ الحَاءَ أَقربُ إلى اللِّسَان، ولأَنَّ حُرُوفَ الحَلقِ لَيستْ بأَصلٍ للإدغامِ؛ لبُعدِها من مَخرجِ الحُرُوفِ وقِلَّتها، ولَكِنْ إنْ شِئْتَ قَلبتَ الهَاءَ حَاءً إذا كَانَتْ بَعدَ الحَاءِ، وأَدغمتَ؛ ليَكُونَ الإدغامُ فِيمَا قَرُبَ من الفَمِ، وذَلِكَ قَوْلُك: أَصْلِحَّيْثَما تُرِيدُ: أَصْلِحْ هَيْثما" (المبرد،207/1).

وعَلى المِنوالِ ذَاتِه، تُدغَمُ العَينُ فِي الخَاءِ وتُصبِحا خَائينِ نحوُ: (اقْطَعْ خلالًا)؛ لأَنَّ الخَاءَ أَقربُ إِلَى العَينِ فِي مَخرجِها وصِفتِها، وتُدغمُ في الهَاءِ؛ لقُربِها مِنهَا، إذْ قَالَ بَنو تَمِيمٍ: كُنتُ (مَحُّمْ)، يُرِيدُونَ: (مَعَهم) (العكبري،1995م، 473/2)، و(مَحَّاؤُلاءِ) في (مع هؤلاءِ)، وهُو كَثيرٌ في كَلامِ بَني تَميم (ابن يعيش،2001م، 534/5).

وفي المُقابلِ، قَدْ يكونُ قُربُ المَخرجِ مَانعًا لحُدوثِ إدغامٍ بَينَ صَوتينِ، فمَثلًا العَينُ لا تَأْتَلِفُ معَ الحَاءِ في كَلمةٍ وَاحدةٍ لقُربِ مَخرَجَيْهما، إلَّا أَنَّ يُشْتَقَّ فِعلٌ مِنْ جَمعٍ بَينَ كَلمتينِ مِثلَ (حَيَّ على) كقَولِ الشَّاعرِ (الفراهيدي،1405هـ،60/1):

أَلا رُبَّ طَيفٍ بَاتَ مِنكَ مُعانِقِي إلى أَن دَعَا دَاعي الفَلاحِ فَحَيْعَلا

وأَمَّا الغَينُ فَتُدغمُ في الخَاءِ؛ لاشتِراكِهما في الرَّخاوةِ، ولقُربِ المَخرجِ، ومِنْ ذَلكَ قَوْلُهم: (ادْمَخَّالدا) تُرِيدُ: (ادْمغْ خَالِدا)، والبَيَانُ جَائِزٌ حَسنٌ، وتُدغَمُ الخَاءُ فِي الغَينِ، نحوُ: (اسلَغَّنَمَك) تُرِيدُ: (اسلَخ غَنمك) (المبرد،209/1).

إنَّ مَسألةَ القُربِ والبُعدِ في المَخرجِ وَاحدةٌ مِنَ أَظهرِ المَعاييرِ في إجازةِ الإدغامِ وتَحقيقِ المُماثلةِ أَو العكسِ، وقَدْ تَتجاوزُ المَسألةُ حُدودَ القُربِ المَكانيِّ في المَخرجِ إلى حُدودِ القُربِ الفُنولوجيِّ في صفاتِ الأَصواتِ وخَصائِصها.

ثانيًا: أَصواتُ طَرفِ اللِّسانِ والثَّنايا

ومِنْ ذَلكَ، إدغامُ الذَّالِ في التَّاءِ في قِراءَةِ: (اتَّختُم العِجلَ)، (وإنِّى عُتُّ بربِّي ورَبِّكُم)؛ لأَنَّهُما مُتناسِبتانِ فِي قُربِ المَخرَجِ (الفراء،172/1)، وفي قَولِهِ تَعالى: (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ) (الشُّعراء: 72)، يَقولُ الزَّجاجُ (311هـ): "إنْ شِئتَ بَيَّنْتَ الذَّالَ، وإنْ شِئْتَ أَدغَمْتَها في التَّاءِ، فجَعلتَها تَاءً، فقُلتَ: (إتدْعُونَ)، وهو أَجودُ في العَربيَّةِ؛ لقُربِ الذَّالِ مِنَ التَّاءِ" (الزجاج، 1988م، 93/4).

وتُدغمُ التَّاءُ في الدَّالِ والطَّاءِ، فَفِي قَولِهِ تَعالى: (أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ الْقَوْلَ) (المؤمنون: 68)، إنَّما هُو "يَتَدَبَّرون"، فأُدغِمَتِ التَّاءُ في الدَّالِ؛ لقُربِهما في المَخرجِ، فمَخرجُ الدَّالِ من طَرفِ اللِّسانِ، وأَطرافِ الثَّنيتَينِ، ومَخرجُ التَّاءِ من طَرفِ اللِّسانِ، وأُصولِ الثَّنيتَينِ (الأخفش، 1990م،114/1)، وفي قَولِه تَعالَى: (يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ) (البقرة: 20)، قَرأَ بَعضُهم (يَخِطِّفُ) من يَخْتَطِفُ، فأَدغمَ التَّاءَ في الطَّاءِ؛ لأَنَّها قَريبةٌ مِنهَا (المصدر السابق، 55/1)، ولا يجوزُ إدغامُ التَّاءِ في الدَّالِ في: "ثَلاثةِ دَراهمَ"؛ لأَنَّهُ إذا أُسكنتِ هَذهِ التَّاءُ انقَلبتْ هَاءً، وهُنا لَمْ يَجُزْ إدغامُها؛ لبُعدِ المَخرجينِ (الفارسي، 1990م، 195/5).

وفِي قَولِهِ تَعالى: (اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ) (التوبة: 38)، أُدغِمتِ التَّاءُ في الثَّاءِ لقُربِها مِنها، واحتَاجَتْ إِلَى أَلفِ الوَصلِ لِتَصلَ إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ (القرطبي، 1964هـ،140/8)، ولا يَجوزُ إظهارُ الدَّالِ عِندَ التَّاءِ، في قَولِهِ تَعالى: (قَد تَّبَيَّنَ) (البقرة: 256)، وقَولِه: (وَلَقَد تَّرَكْنَا) (العنكبوت:35)، وقَولِه: (وَقَالَت طَّائِفَةٌ) (آل عمرَان: 72)، وقَولِه: (هَمَّت طَّائِفَتَانِ) (آل عمرَان: 122)؛

لأَنَّ إِظهَارهَا خُرُوجٌ مِنْ كَلَامِ العَربِ، وهُوَ رَديءٌ جِدًّا، لقُربِ الدَّالِ منَ التَّاءِ، وأَنَّهُما بمَنزلَةٍ وَاحدَةٍ، فثَقُلَ الإِظهَارُ(ابن مجاهد، 1400هـ، 115).

ثَالثًا: اللامُ

اللامُ صوتٌ يخرجُ من أَدنى حَافَتيِّ اللِّسانِ إلى مُنتَهى طَرفِه، وهو بذَلك يَقرُبُ من صَوتيِّ التَّاءِ والثَّاءِ اللَّذينِ يَخرجانِ من طَرفِ اللِّسانِ معَ أَطرافِ الثَّنايا العُليا، ودَليلُهُ قِراءةُ مَنْ قَرأَ قَولَه تَعالى:(هَلْ ثُوِّبَ الكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) (المطففين: 36)، (هَثُوِّبَ) (المبرد،252/1)، وقولَه: (بَلْ تُؤْثِرُونَ الحَيَاةَ الدُّنْيَا) (الأعلى: 16)، (بتُؤْثِرُونَ) (المصدر السابق، 252/1)، وما كَانَ ذلكَ إِلَّا لتَقارُبٍ في المَخارجِ.

ويَكونُ الإدغامُ أَقوى في الأَصواتِ الأَقربِ إلى اللامِ، وأَقواها الرَّاءُ، كَما في قَولِه تَعالى: (بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا) (النساء: 158)، يَقولُ النَّحاسُ (338هـ): "والإدغامُ أَجودُ؛ لقُربِ اللَّامِ من الرَّاءِ، وأَنَّ في الرَّاءِ تَكريرًا، فالإدغامُ فِيهَا حَسنٌ" (النحاس، 1421هـ،249/1، فالرَّاءُ أَقربُ إِليهَا مِنْ سَائرِ أَخواتِها، فهيَ مِنْ طَرفِ اللِّسانِ لا عَملَ للثَّنايا فيها، ويُؤكِّدُ ابنُ الأَنباريُّ (328هـ) أَنَّ (الرَّحمنَ) فيها رَاءانِ: أَحدهُما هي اللامُ الَّتي مَعَ الأَلفِ، وقَدِ اندَغمتْ في الرَّاءِ؛ لقُربِ مَخرجِها مِنهَا (ابن الأنباري،1971م،220/1)، وفي المُقابلِ، لا تُدغمُ اللامُ في أَصواتِ الحَلقِ؛ لبُعدِ مَخرجِها مِنهَا، فَلمَّا بَعُدَ المَخرجانِ بَطُل الإدغامُ (المصدر السابق،221/1)، ولا تُدغَمُ في الجِيمِ لتَباعُدِ المَخرجينِ (ابن البَاذِش، 70)، كَما في قَولِهِ تَعالى: (بَلْ جِئْنَاكَ) (الحجر:63)، و(بَلْ جَاءَهُمْ) (المؤمنون:70).

رابعًا: النُّونُ

يُعَدُّ صَوتُ النُّونِ السَّاكنُ أَكثَرَ الأَصواتِ اللغويَّة تَأثُّرًا بمَا يُجَاورُهُ من أَصواتٍ لُغويَّةٍ، وخَلَقَ هَذا التَّأثرُ أَحكَامًا، تِبعًا لدَرَجةِ قُرْبِ صَوتِ النُّون مَخْرَجًا أَو صِفَةً من هَذهِ الأَصواتِ وبُعدِهِ عَنها ضِمنَ التَّركيبِ اللغَويِّ، فَإِنْ قَرُبَ مِنها استُوجِبَ إِدغَامُهُ، وإِنْ بَعُدَ عَنها لَزِمَ إِظهَارُهُ، وإِنْ تَوسَّط بَيْن القُربِ والبُعدِ كَانَ إِخْفَاؤُه، وقَدْ أَشارَ عُلماءُ اللغةِ إِلى وُجُوبِ إِدغَامِ صَوتِ النُّونِ لَدى تَقدُّمِه الأَصواتِ: (المِيمَ، واللَّامَ، واليَاءَ، والوَاوَ)، وقد عَلَّلَ ابنُ يَعيشَ الإدغامَ بـأَنَّ هَذهِ الأَصواتِ مُقاربةٌ لهَا فى المَنْزِلَة الدُّنيا مِنْ غَيرِ إِخلالٍ بهَا (ابن يعيش،2001م،544/5).

وعَلى هَذا النَّحوِ، يُدغَمُ صَوتُ النُّونِ في صَوتَي اللَّامِ والرَّاءِ، نحوُ: "مِنْ ربِّكُم": "مِربِّكُم"، "مِنْ لَدُنَّا": "مِلَّدُنَّا"، وعَلَّلَ العُلماءُ الإدغَامَ، بِناءً على القُربِ المَخرَجِيِّ، إذ يَقولُ ابنُ يعيش (643هـ): "إدغامُها فى الرَّاءِ واللامِ أَحْسَنُ من البَيانِ؛ لفَرْطِ الجِوَارِ" (المصدر السابق، 544/5)، وتُدغمُ كَذلكَ في الميمِ، ومِمَّا سوَّغَ الإدغامَ رَغمَ التَّباعدِ المَخرجيِّ، هو التَّشاركُ في الغُنَّةِ، يَقولُ المُبردُ (285هـ): "فإِنَّ النُّونَ لَو كَانَتْ من مَخرجِ الرَّاءِ واللَّامِ لبَعُدتْ من المِيمِ، ولَكنَّ مَخرجَها مَعَ المِيمِ منَ الخَياشيمِ؛ لأَنَّ المِيمَ تَخرجُ من الشَّفةِ، وتَصيرُ إِلى الخياشيمِ للغُنَّةِ الَّتي فِيهَا، فتُدغَمُ فِيهَا المِيمُ لتِلكَ المُجَاورَةِ" (المبرد، 220/1-221).

إِلى جَانبِ ذَلكَ تُدغَمُ في الوَاوِ واليَاءِ؛ لمُقاربتِها لهُمَا في صِفةِ الجَهرِ، وقَدْ "تُدغمُ بغُنَّةٍ وبِلا غُنَّةٍ؛ إِذْ إِنَّ الياءَ أُختُ الواوِ، وقَدْ تُدغمُ فِيهَا الوَاوُ، فَكأَنَّهما مِنْ مَخرجٍ وَاحدٍ؛ لأَنَّهُ ليسَ مَخرجٌ مِنْ طَرفِ اللِّسانِ أَقربَ إِلى مَخرجِ الرَّاءِ مِنهُ الياءُ، أَلاَ تَرى أَنَّ الألثغَ بالرَّاءِ يَجعلُها يَاءً، وكذلكَ الألثغُ باللامِ" (ابن السراج، 417/3)، في حين يَبطُلُ إِدغامُ النُّونِ مع الأَصواتِ الحَلقيَّةِ؛ لتَباعُدِها مِنها في المَرتبةِ القُصوى، فلمَّا بَعُدتْ عَنها غَايةَ البُعدِ بُيِّنتْ مَعها (الفارسي، 1990م، 184/5).

يَتَّضِحُ ممَّا سَبقَ، أَنَّ القُربَ المَكانيَّ أَو المَوضِعيَّ والمُتمثِّلَ في قُربِ مَخارجِ الأَصواتِ وصِفاتِها، يُعدُّ مُسوِّغًا لحُدوثِ الإدغامِ بينَ الأَصواتِ، في حينِ أَنَّ البُعدَ المَوضعيَّ أَو الوَظيفيَّ أَبطلَهُ.

المطلبُ الثَّاني: القُربُ والبُعدُ في بَابِ الإِبدَالِ

بَيَّنَ عُلماءُ العَربيَّةِ -وخَاصَّةً من أَلَّفَ مِنهُم في الإبدالِ- أَسبابَ حُدوثِ الإبدالِ، وأَنَّ من أَهمِّها التَّقارُبَ الصَّوتيَّ، فحُلولُ صَوتٍ مَكانَ صَوتٍ يُؤدِّي إلى البَدلِ، فكَثيرٌ من الكَلماتِ التي بَينَها تَقاربٌ صَوتيٌّ وَقعَ فِيها إبدالٌ، وذَلكَ كأَنْ تَكونَ قَبيلةٌ تَميلُ إلى التَّرقيقِ؛ فتُبدِلُ الصَّادَ سِينًا، أَو العكس كأَنْ تُميلَ بَعضُ القَبائلِ إلى التَّفخيمِ؛ فتُبدِلُ السِّينَ صَادًا، وقدِ فسَّرَ العُلماءُ بثُنائيَّةِ القُربِ والبُعدِ التَّبدُّلاتِ الصَّوتيةَ النَّاتجةَ عن قُربِ المَخارجِ والصِّفاتِ، فَضلًا عن أَنَّ القُربَ المَعنويَّ كَانَ حَاضِرًا في تَعليلِ الإبدالِ، وبَيانُ ذَلكَ فِيما يأتِي:

أَولًا: إبدالُ الهَمزةِ

الهَمزةُ صَوتٌ يَتباعَدُ في مَخرجِهِ عَنْ مَخارجِ الأَصواتِ، ولا يَشرُكهُ ولا يُدانيهِ إلَّا الأَلفُ والهَاءُ (المبرد،155/1)، وهَذا القُربُ سَوَّغَ إبدالَ الهَمزةِ مِنْ هَذينِ الصَّوتينِ أَو العَكسَ، يَقولُ سيبويه (180هـ): "ولَيسَ حَرفٌ أَقربَ إلى الهَمزةِ مِنَ الأَلفِ" (سيبويه، 1988م، 480/4)، وقَدْ فَسَّرَ ابنُ وَلَّادٍ (332هـ) قَولَ سيبويه بالقُربِ المَوضِعيِّ، فكِلاهُما مِنْ حُروفِ الحَلقِ (ابن ولَّاد، 1996م،238)، وأَمَّا السِّيرافيُّ (368هـ) فَقدْ علَّلَ ذلكَ بالقُربِ المَعنويِّ القَائِمِ على الشَّبهِ، يَقولُ: "يَعنِي بذَلكَ أَنَّ الأَلفَ هِيَ شَبيهَةٌ بالهَمزةِ، والواوَ والياءَ أَيضًا شَبيهةٌ بالهَمزةِ، معَ شَركةِ الوَاوِ واليَاءِ لأَقربِ الحُروفِ مِنها، أَعني منَ الهَمزةِ وهي الأَلفُ، وإنَّما أَرادَ سيبويه بهَذا الَّذي ذَكرهُ تَقريبَ أَمرِ هَذهِ الحُروفِ الثَّلاثةِ مِنَ الهَمزةِ؛ ليُبيِّنَ أَنَّهُ شَائعٌ إبدالُهنَّ مِنها" (السيرافي، 2008م، 278/4).

ومِنْ أمثلةِ إبدالِها مِنَ الأَلفِ ما حُكيَ عن أَيوبَ السَّختيانيِّ أَنَّهُ قَرأَ: (وَلا الضَّالِّينَ) (الفاتحة:7) فهَمزَ الأَلفَ، وذَلكَ أَنَّه كَرِهَ اجتِماعَ السَّاكنينِ: الأَلفِ واللامِ الأُولى، فحَرَّكَ الأَلفَ؛ لالتِقائِهما، فانقَلبتْ هَمزةً، وكَذلكَ قَولُهم: شَأبة، ومَأدة (ابن جني، 2000م، 86/1)، إذنْ، فالقُربُ المَوضِعيُّ له صلةٌ بعِلَّةِ التَّخفيفِ.

وأُبدِلتِ الهَمزةُ هَاءً؛ للقُربِ المَوضعيِّ، كَما في: رَاقَ المَاءَ يُريقُ رَيْقًا، وأَرَقْتُه أَنا إراقةً، وهَرَقْتُه، فقدْ دَخلتِ الهَاءُ على الأَلفِ مِنْ قُربِ المَخرجِ (الفراهيدي،1405هـ، 209/5)، ومِنْ ذَلكَ أَيضًا ما قِيلَ في (مُهيمِن)، من أَنَّ الأَصلَ (مُؤَيمِن)، وقَدْ قُلِبتِ الهَمزَةُ هَاءً، لقُربِ مَخرجيهِما (ابن قتيبة، 1978م، 12، والسجستاني، 1995م، 437).

كَمَا أَبدلُوا منَ الهاءِ هَمزةً، فلَفظةُ (شَاء) جَمعُ (شَاةٍ) عَلى اللَّفظِ؛ لأَنَّ (شَاة) كَانَتْ فِي الأَصلِ (شَاهة) بدَليلِ قَولِنا: (شُويهة) والظَّاهِرُ هاءُ التَّأنيثِ، فَلمَّا كَرِهوا أَنْ يَكونَ لَفظُ الجَمعِ كَلَفظِ الوَاحِدِ فِي الوَقفِ، أَبدَلوا مِنَ الهَاءِ هَمزَةً، فَقَالُوا: (شَاءَ) لقُربِ المَخرجينِ (المبرد،153/1).

واستَندَ ابنُ الأَنبَاريُّ (328هـ) إلى مِعيارِ القُربِ المَوضِعيِّ في تَعليلِ إبدالِ الهَاءِ هَمزةً، في قَولِه تَعالى: (فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا المَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ) (فصلت:39)، فالأَصلُ في المَاء المَوه، فجَعلوا الوَاوَ أَلفًا؛ لتَحرُّكِها وانفِتاحِ ما قِبلِها، وأَبدلُوا من الهَاءِ هَمزةً؛ لقُربِ مَخرجِها (ابن الأنباري،1971م،167/1).

ثانيًا: إبدالُ التَّاءِ

بَرزَتْ هَذهِ الثُّنائيَّةُ في تَعليلِ التَّبدُّلاتِ الصَّوتيَّةِ في صِيغَةِ (افتَعلَ)، فصَوتُ التَّاءِ نَواةُ عَمليَّةِ الإبدالِ؛ إذْ إنَّها تُبدَلُ بِناءً عَلى الصَّوتِ السَّابقِ لها، قَالَ الفارسيُّ (377هـ): "اتَّغَرَ افْتَعَلَ من الثَّغْرِ كَانَ أَصلُه: اثْتَغَرَ، والثَّاءُ قَريبةٌ مِنَ التَّاءِ، فحُوِّلتْ تَاءً، وأُدغِمتْ فيها، فصَارتِ اتَّغرَ، ثُمَّ أُبدِلَ من التَّاءِ الدَّالُ؛ لقُربِها مِنها فقِيلَ: ادَّغَرَ" (الفارسي، 1990م، 293/4)، وفي قولِه تَعالى: (وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ) (القمر: 22)، وأَصلُ مدَّكر: مُذتَكر اجْتمَعَ ذَالٌ وتَاءٌ ومَخرجُهما قَريبٌ من بَعضِها، فَلَمَّا ازدَحمَتا فِي المَخرجِ أُدغمتِ التَّاءُ فِي الذَّال، فأَعقبتَ التَّشْدِيدَ، فتَحولَّتَ دَالًا (الفراهيدي،1995م،299/1)، وكَذلك أُبدلتِ التَّاءُ طَاءً؛ لقُربِها المَوضِعيِّ مِنها، كمَا في قَولِهِ تَعالى: (فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ) (مريم: 65)، فأَصلُ اصطَبرَ اصتَبرَ، وقَدْ عُرِفتْ هَذهِ الظَّاهرةُ بالمُضارعةِ والتَّقريبِ، أَو المُماثلةِ الصَّوتيةِ، إذْ كَانَ تَجاورُ الأَصواتِ وتَقاربُها مَوضِعيًّا أَو وَظيفيًّا سَببًا لحُدوثِها، وبالطَّبعِ يَأتي هَذا تَحقِيقًا للانسِجامِ الصَّوتيِّ في اللغةِ.

وَلا يُجيزُ الوَاقعُ الصَّوتيُّ الإبدالَ أَو المُماثلةَ بَينَ الصَّوتينِ المُتجاورينِ، إلَّا إذا تَقارَبا في المَخرجِ أَو اتَّحدَا، أَو كَانا من مَجموعَةٍ وَاحدةٍ منَ الصَّوامتِ أَو الحَركاتِ، لذَلكَ لا يَجوزُ القَولُ بإبدالِ الواوِ أو الياءِ تَاءً؛ لبُعدِ ما بَينَ الوَاوِ واليَاءِ من جِهَةٍ، والتَّاءِ من جِهةٍ أُخرى، فما حَدثَ في: (اتَّبسَ، واتَّصلَ) لَيسَ من بَابِ الإبدالِ، بَلْ هو من بَابِ الحَذفِ والتَّعويضِ المَوقعيِّ، فَقدْ حُذفتِ الوَاوُ أَو اليَاءُ؛ لاستِثقالهما في هَذا المَوقعِ، وجَرى التَّعويضُ عنهُما بتَكرارِ التَّاءِ النَّبريةِ، فالتَّاءُ هُنا وَسيلةٌ لتَحقيقِ الإيقاعِ اللازمِ لصِيغةِ الافتِعالِ لا غَيرَ (الشايب، فوزي، 1994م، العدد 47، 20-26).

المطلبُ الثَّالثُ: القرُبُ والبُعدُ في بَابِ الإمالةِ

عَرَّفها السِّيرافيُّ (368هـ) في قَولِهِ: "اعلَمْ أَنَّ مَعنى الإمالةِ أَنْ تُميلَ الأَلفَ نحوَ الياءِ، فتَكونُ بَينَ الأَلفِ واليَاءِ في اللَّفظِ، والَّذي دَعا إلى ذَلكَ، أَنَّه إذا كَانَ في الكَلمةِ كَسرةٌ أَو ياءٌ نَحوا بالأَلفِ نحوَ اليَاءِ، وأَجنحُوها إتباعًا للكَسرةِ؛ ولأَنَّ الياءَ أَقربُ إلى الأَلفِ مِنَ الواوِ" (السيرافي، 2008م، 494/4).

وقَدْ وَضَّحَ ابنُ مالكٍ (686هـ) أَسبابَ الإمالةِ وهي: "وُقوعُ الأَلفِ قَبلَ اليَاءِ كـ(بايع)، أَو بَعدَها مُتَّصلةً كـ(بيان)، أَو مُنفصِلةً بحَرفٍ كـ(يسار) و(ضَربت يداهُ)، أَو بحَرفينِ: أَحدُهما هاء كـ(بَيتها) و(أَدر جيبَها)، فَلو لَمْ يَكنْ أَحدهُما هَاءً امتَنعتِ الإمالةُ؛ لبُعدِ اليَاءِ، وإنَّما اغتَفرُوا البُعدَ مَعَ الهَاءِ؛ لخَفائِها"(ابن مالك،2000م، 579/1).

وقدِ استَندَ العُلماءُ إلى القُربِ والبُعدِ المَكانيِّ في إقامةِ الإمالةِ، ومِنْ ذَلكَ أَنَّ إمالةَ الأَلفِ في كَلمةِ (عِيالٍ) أَلزمُ؛ لأَنَّ مَعَ الكَسرةِ يَاءٌ، فَكلُّ مَا كَانَتِ اليَاءُ أَقربُ إلى أَلفِه أَو الكَسرةِ، فالإمالةُ لَهُ ألزمُ (المبرد،42/3)، وكَذلكَ عَلَّلَ الإمالةَ في (صِفاف وقِفاف) ووَصَفها بالحَسنةِ؛ لأَنَّ الكَسرَةَ أَدنى إلى الأَلفِ من المُستَعلى (المصدر السابق، 46/3)، وبِهَذا، يَكُونُ البُعدُ مُبرِّرًا لإقامةِ الإمالةِ، فتَقولُ مِثلًا: (هَذهِ دَنانيرُ)، كمَا قُلتَ: (كَافرٌ)، وهَذا أَجدرُ؛ لأَنَّ الرَّاءَ أَبعدُ، فالإمالةُ في: (هَذهِ دَنانيرُ) أَقوى مِنْ: (هَذا كَافرٌ)؛ لبُعدِ الرَّاءِ المَضمومةِ من الأَلفِ المُمالةِ، وقَدْ قَالوا: (مَناشيطُ)، فأَمالوا؛ لبُعدِ الطَّاءِ (السيرافي، 2008م، 5/7).

وقَدْ عَلَّلَ المُبرِّدُ (285هـ) تَركَ الإمالةِ إذا كَانَ بَينَ الرَّاءِ وَبَينَ الأَلفِ حَرفٌ مَكسورٌ، إذا كَانَتْ مَكْسُورَةً، نحوُ: (مَرَرتُ بِقَادِرٍ يَا فَتى)، وتَركُ الإمالـةِ هُنا أَحسنُ؛ لقُربِ المُستعليــةِ مِنَ الأَلفِ، وتَراخي الرَّاءِ عَنْهَا (المبرد، المقتضب، 48/3)، وعَلى المِنوالِ ذَاتِه عِندَ السِّيرافيِّ، فالرَّاءُ في (قَارِب) مَكسورةٌ وتَلي الأَلفَ، وكَسرتُها لَازمةٌ، أَمَّا في (قَادرٍ) فهيَ بَعيدةٌ مِنَ الأَلفِ، وكَسرتُها غَيرُ لَازمةٍ، لذَلكَ ضَعُفتْ عَن مُقاومةِ القَافِ الَّتي هي حَرفُ الاستِعلاءِ (السيرافي، 2008م،6/5)،

وإجمالًا، فإنَّ المُبرِّرَ لتَركِ الإمالةِ هُنا هُوَ مُجاورةُ الألفِ للقافِ المُستعليةِ، مُكتسِبةً القُوَّةَ، هَذا مِنْ نَاحيةٍ، ومِنْ نَاحيةٍ ثَانيةٍ، ضَعُفَ التَّأثيرُ بَينهُما؛ لأَنَّ الرَّاءَ بعيدةٌ عَنهَا.

المطلبُ الرَّابعُ: القُربُ والبُعدُ بَينَ الصَّوامتِ

سَواء أَكانَ القُربُ أَو البُعدُ مَوضِعيًّا أَو مكانيًّا، أَي في المَخرجِ، أَو وَظيفيًّا من حيثُ الصِّفةُ، فإنَّه المُنطلقُ الأَساسيُّ لحُدوثِ الظَّواهرِ الصَّوتيةِ المختلفةِ، وقدِ اتكأَ العُلماءُ عليهِ في تَعليلاتِهم، ومنِ ذَلكَ أنَّهم قَالُوا: "لَولا بَحَّةٌ في الحَاءِ لأَشْبَهَتِ العَينَ؛ لقُربِ مَخرَجِها من العَينِ ثُمَّ الهَاءِ، ولَولا هَتَّةٌ في الهَاءِ، وقَال مَّرةً هَهَّةَ لأَشْبَهَتِ الحَاءَ؛ لُقربِ مَخرَجِ الهَاءِ مِنَ الحَاءِ" (الفراهيدي، 1405هـ،57/1)، ولا تَأتلِفُ العَينُ معَ الحَاء في كَلمةٍ وَاحدةٍ؛ والسَّببُ رَاجعٌ إلى قُربِ مَخرجيهما، إلَّا إذا اشتُقَّ فِعلٌ من جَمعٍ بَينَ كَلمتَينِ نحو: (حَيَّ على) (المصدر السابق، 60/1).

وكَانَ القُربُ حاضِرًا بقوةٍ في تَعليلِ ما يَطرأُ على اللَّهجاتِ العَربيَّةِ من تَغيُّراتٍ صَوتيَّةٍ، ومن ذلكَ أَنَّ قَبيلةَ تَميمٍ لمَّا أَرادتِ البيانَ في الوَقفِ أَبدلتْ من كَافِ المُؤنَّثِ شِينًا؛ بسَببِ قُربِ الشِّينِ منَ الكَافِ في المَخرجِ، ومِنْ ذَلكَ قَولُهم: (جَعلَ اللهُ لكِ البَركةَ في دَارش، وَيحكِ مالش) (المبرد، 1997م، 166/2)، والأَمثلةُ تَطولُ.

ويُجيزونَ حَذفَ النُّونِ في كُل اسمٍ من أَسماءِ القبائلِ تَظهرُ فيهِ لامُ المَعرفةِ، نحو: (فُلانٌ مِن بَلحارثِ، وبَلعنبرِ، وبَلهجيم)؛ لقُربِ مَخرجِ النُّونِ مِنَ اللامِ (المصدر السابق، 216/3)، وَكونُ القُربُ أَحيانًا مانعًا لاجتِماعِ صَوتينِ بسَببِ الثِّقلِ الحَاصلِ، "فلَا تُعْرَفُ فِي اللغَة كَلمةٌ فِيهَا نُونٌ سَاكنةٌ بَعدهَا رَاءٌ، ولَا لَامٌ، فَلم يَقُولُوا مثلا: (قنر)، وَلَا (عِنْل)، وسببُ ذَلِك أَنَّ النُّونَ السَّاكنةَ فِيهَا غُنَّةٌ، وَهِي تَقاربُ الحَرفينِ جدًّا، فلَمَّا تَقاربتْ فِي المَخرجِ، واخْتلفتْ فِي الصِّفةِ ثَقُلَ الجَمعُ بَينهمَا"(العكبري،1995م، 475/2-476).

عَلاوةً عَلى ذَلكَ، لَمَّا كَانتِ الوَاوُ أَقربُ إلى البَاءِ-من حَيثُ إنَّها مِنْ مَخرجِها؛ فكِلاهُما مِنَ الشَّفتَينِ، ومِنَ حَيثُ المَعنى، فالوَاوَ للجَمعِ، والبَاءَ للإلصاقِ، فهُما مُتقاربانِ؛ لأَنَّ الشَّيءَ إذا لاصقَ الشَّيءَ، فقدِ اجتَمعَ مَعهُ-وَافقتْها في المَعنى والمَخرجِ، حُملِتْ عَليها، وأُنيبتْ عَنها، وكَثُرَ استِعمالُها حتى غَلبتْها، فالواوُ في القَسمِ بَدلٌ من الباءِ، وعَاملةٌ عَملَها (ابن يعيش،2001م، 254/5)، والخُلاصةُ، أَنَّ الَّذي سَوَّغ للوَاوِ أَنَّ تَعملَ عَملَ الباءِ هو قُربُها مِنها في المَوضِعِ والمَعنَى.

المطلبُ الخامسُ: القُربُ والبُعدُ في الصَّوائتِ

تَتميَّزُ الحُروفُ العَربيَّةُ بجَمالِ وَقعِها في الأَسماعِ، واتِّساقِ جَرسِها في الآذانِ، وتُؤدِّي الحَركاتُ وَظيفةً فَنيَّةً صَوتيَّةً؛ إذْ إنَّ هَذهِ الحُروفَ تَفسَحُ المَجالَ لتَنوُّعِ النَّغمةِ المُوسيقيَّةِ للكَلمةِ الوَاحدةِ، أَو الجُملةِ الوَاحدةِ؛ لسَعةِ إمكاناتِها الصَّوتيَّةِ، ومُرونتِها.

وعَلى ذَلكَ، تَميلُ اللغةُ العَربيَّةُ بطَبيعتِها إلى تَحقيقِ الانسجَامِ الصَّوتيِّ بَينَ الحُروفِ والحَركاتِ، ولَعلَّ أَوضحَ ما يُستدَلُّ بهِ في هَذا المَقامِ قَولُ ابنِ هِشامٍ (761هـ): "وقَدْ أَجرتِ العَربُ السَّاكنَ المُجاورَ للمُحرَّكِ مَجرى المُحرَّكِ، والمُحرَّكَ مَجرى السَّاكنِ؛ إعطاءً للجَارِ حُكمَ مُجاورِهِ" (ابن هشام،1985م، 365)، وقَدْ وُظِّفتْ ثُنائيةُ القُربِ والبُعدِ في تَفسيرِ التَّشكيلِ الصَّوتي للألفاظِ، فمَثلًا "الأَلفُ المَوصولةُ في الابتِداءِ مَكسورةٌ أَبدًا، إلَّا أَنْ يَكونَ الحَرفُ الثَّالثُ مَضمومًا، فتَضمُّها، نحوُ: (أُقتُل، أُستُضعِفَ، أُحتُقِرَ)، وذلكَ لقُربِ الأَلفِ من المَضمومِ، إذْ لم يَكنْ بَينهُما إلا سَاكنٌ، فكَرِهوا كَسرةً بَعدَها ضَمةٌ، وأَرادُوا أَنْ يكونَ العملُ من وَجهٍ وَاحدٍ (سيبويه، 1988م، 164/4)، ومَعلومٌ أَنَّ كُلَّ اسمٍ على وَزنِ (فُعْلَة) خَفيفٌ، وإذا جُمِعَ حُرِّكَ ثَانيهُ بالضَّمِ،

نحوُ: (ظُلُمات، وغُرُفات)، وفي قَولِه: (وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ) (النور:21)؛ لأَنَّ مَخرجَ الصَّوتينِ بلفظٍ وَاحدٍ إذا قَرُبَ أَحدُهما من صَاحبِه كَانَ أَيسرَ عَليهم (الأخفش،1990م،181/1).

ويُعلِّلُ سيبويه (180هـ) سَببَ اتِّخاذِ الفعلِ المُضاعفِ في حَالةِ الجَزمِ الفَتحةَ، مُستنِدًا في ذَلكَ إلى القُربِ المَكانيِّ والمَعنويِّ، حَيثُ يَقولُ: "ألا تَرى أَنَّ المُضاعفَ إذا أُدغِمَ في مَوضعِ الجَزمِ حُرِّكَ آخرُ الحَرفينِ؛ لأَنَّه لا يَلتقِي سَاكنانِ، وجُعِلَ حَركتُه كحَركةِ أَقربِ المُتحرِّكاتِ مِنهُ، وذَلكَ قَولُك: (لَمْ يَردُّ، ولم يَرتدَّ، ولم يفرَّ، ولم يَعضَّ)، فإذا كَانَ أَقربَ مِنَ المُتحرِّكِ إليه الحَرفُ الَّذي مِنهُ الحَركةُ المَفتوحةُ، ولا يَكونُ ما قَبلَهُ إلا مَفتوحًا، كَان أَجدرَ أَنْ تَكونَ حَركتُه مَفتوحةً، حَيثُ قَرُبَ مِنَ الحَرفِ الَّذي مِنهُ الفَتحةُ، وإنْ كَانَ بَينهُما حَرفٌ كَانَ مَفتوحًا، فإذا قَرُبَ مِنهُ هو كَانَ أَجدرَ أَنْ تَفتحَه، وذَلكَ لم يُضارَّ"(سيبويه،1988م، 265/2).

أَمَّا عن سَببِ اجتِلابِ الأَصواتِ الحَلقيَّةِ للفَتحةِ في أَبوابِ الفِعلِ المُضارعِ، فهوَ قُربُها مِنها، مَع أنَّ الأَصلَ هو المُغايرةُ في الحَركاتِ، يَقولُ ابنُ السَّراجِ (316هـ): "وكُلَّما سَفَلَ الحَرفُ كَانَ الفَتحُ لَهُ أَلزمَ، والفَتحُ مِنَ الأَلفِ، والأَلفُ أَقربُ إلى حُروفِ الحَلقِ من أُختَيها، وقَالوا: نَزَعَ يَنْزِعُ، وَرَجَعَ يَرْجَعُ، ونَضَحَ يَنْضَحُ، ونَطَحَ يَنْطح، وَرشَحَ يَرْشِحُ، وجَنحَ يَجْنحُ والأَصلُ في العَينِ أَقلُّ؛ لأَنَّها أَقربُ إلى الهَمزةِ مِنَ الحَاءِ، وقَالُوا: صَلَحَ يَصْلُحُ، وَفَرَغَ يَفْرُغُ، وصَبَغَ يَصْبُغُ، ومَضَغَ يَمْضُغُ، ونَفَخَ يَنْفُخُ، وطَبخ يَطْبُخُ، ومَرخَ يَمْرُخُ، والخَاءُ والغينُ الأَصلُ فِيهمَا أَحسنُ؛ لأَنَّهما أَشدُّ ارتِفاعًا إلى الفَم" (ابن السراج، 102/3-103).

وقَدْ عَلَّلَ الزَّجاجيُّ (337هـ) سَببَ حَملِ المَنصُوبِ عَلى المَخفوضِ في التَّثنيةِ، بأَنَّ المَفتوحَ إلى المَخفوضِ أَقربُ مِنهُ إلى المَرفوعِ؛ لأَنَّ الضَّمةَ أَثقلُ الحَركاتِ، والفَتحةَ أَخفُّها، فَهِي إلى الكَسرةِ أَقربُ (الزَّجَّاجي، 1986م، 128/1).

وتَلازمَتْ هَذهِ الثُّنائيَّةُ معَ ثُنائيَّةِ القُوَّةِ والضَّعفِ في تَعليلِ احتِمالِ بَعضِ الحُروفِ للحَركاتِ؛ يَقولُ ابنُ جنيِّ (392هـ): "فالضَّمةُ وإنْ كَانتْ أَثقلَ من الكَسرةِ، فإنَّها أَقوى مِنها، وقد يُحتَملُ للقوةِ ما يُحتمَلُ للضَّعفِ، أَلَّا تَرى إلى احتِمالِ الهَمزةِ مَعَ ثُقلِها للحَركاتِ، وعَجزِ الأَلفِ عن احتِمالهنَّ، وإنْ كَانتْ خَفيفةً لضَعفِها وقُوةِ الهَمزةِ، وإنَّما ضَعُفتِ الكَسرةُ عنِ الضَّمةِ؛ لقُربِ الياءِ منَ الأَلفِ، وبُعدِ الواوِ عَنها" (ابن جني،1986م، 70/1).

بالإضافةِ إلى ذَلكَ، فإنَّ أَصلَ البِناءِ الوَقفُ، أَمَّا الحَركاتُ فَقدْ جُلبتْ لأَغراضٍ مُتعدِّدةٍ، وقَدْ عَلَّلَ الجزوليُّ (607هـ) بالقُربِ المَكانيِّ والمَعنويِّ مجيءَ الفَتحةِ في البِناءِ، فهيَ "إمَّا لمُجرَّدِ طَلبِ التَّخفيفِ، وإمَّا للإتباعِ، وإمَّا لأَنَّها حَركةٌ أَقربُ الحَركاتِ إليهِ، وإمَّا لمُجاورةِ مَحلِّها للأَلفِ، وإمَّا لشَبهِ مَحلِّها بما في كَنفِ هَاءِ التَّأنيثِ، وإمَّا للفَرقِ بَينَ مَعنَى أَداةٍ وَاحدةٍ، وإمَّا لأَنَّها حَركةُ الأَصلِ" (الجزولي،241/1-242).

وعَلى ضَوءِ ما سَبقَ ذِكرُهُ، يَتَّضِحُ للبَاحثةِ أَنَّ ثُنائيَّــةَ القُربِ والبُعدِ في المَسائلِ الصَّوتيَّــةِ تَركَّزتْ في مَخارجِ الأَصواتِ والصِّفاتِ الصَّوتيَّةِ، كمَا أَنَّ القُربَ المَعنويَّ القَائمَ على الشَّبهِ يَحضرُ في تَوجيهِ مَسائلَ صَوتيَّةٍ عِدَّةٍ، واجتَمعتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ معَ ثُنائيةِ القُوةِ والضَّعفِ في تَفسيرِ التَّشكيلِ الصَّوتيِّ، زِيادةً عَلى ثُنائيةِ الخِفَّةِ والثِّقلِ في تَعليلِ التَّغيراتِ الصَّوتيةِ؛ تَحقيقًا للانسِجامِ الصَّوتيِّ.

والنَّتيجةُ، فإنَّ القُربَ إمّا أَنْ يَكونَ سَببًا في حُدوثِ التَّغيراتِ الصَّوتيةِ، بَلْ ومُنطلقًا أَساسيًّا لهَا، وإما أَنْ يكونَ مَانِعًا لحُدوثِها حتَّى لا يُسبِّبَ الثِّقلَ، وأَمَّا البُعدُ إمَّا أَنْ يَكونَ مَانعًا لحُدوثِ تَفاعلٍ بَينَ الأَصواتِ، أَو سَببًا لحُدوثِ تَغيُّرٍ مِثلَ المُخالفةِ الصَّوتيَّةِ، وكُلُّ هَذا مِنْ بَابِ الخِفَّةِ، سَعيًا للوُصولِ إلى الانسِجامِ الصَّوتيِّ، وبالمُحصِّلةِ،

يُمكنُ القَولُ إنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ تَحقَّقتْ في البُعدينِ: المَكانيِّ أو المَوضعيِّ مُتمثِّلًا في مَخارجِ الأصواتِ، والوَظيفيِّ مُتمثِّلًا في الصِّفاتِ الصَّوتيَّةِ، وتَركُّبِها في سِياقاتٍ لُغويةٍ تَقتضِي حُصولَ تَبدلاتٍ صَوتيةٍ تَحقيقًا للانسِجامِ.

المَبحثُ الثَّاني: أَثرُ القُربِ والبُعدِ في تَعليلِ المَسائلِ الصَّرفيَّـةِ

إنَّ المُستوى الصَّرفيَّ، هو الَّذي يَحكُمُ عَمليَّةَ بِناءِ الكَلمةِ، وتَصريفِها، وَفقَ نَوعِها، وتَأسيسًا على ذَلكَ، سيَتطرَّقُ مَوضوعُ الفَصلِ إلى المَسائلِ الصَّرفيَّةِ، انطِلاقًا من ثُنَائيَّةِ القُربِ والبُعدِ، مُتناولًا: الإعلالَ، والأبنيةَ، والتَّثنيةَ، والجَمعَ، والتَّصغيرَ، والنَّسبَ، والزِّيادةَ.

المطلبُ الأول: القُربُ والبُعدُ في بَابِ الإعلالِ

الإعلالُ تَغييرٌ في أَحدِ أَحرفِ العِلَّةِ، ويَكونُ بالقَلبِ، أَو الحَذفِ، أو الإسكانِ، وكَثيرًا ما تُقلَبُ الحُروفُ إلى الأقربِ مِنها في الصِّفةِ والمَخرجِ، وذَلكَ لقَصدِ التَّخفيفِ والمُجانسةِ، وقَدْ انعكسَ على مَسألةِ الإعلالِ أَنَّ فَاءَ الكَلمةِ أَقوى مِنَ العَينِ، والعَينَ أُقوى مِنَ اللَّامِ، وكَانَ القُربُ المَكانيُّ مُنطَلَقًا لتَعليلِ التَّغيُّراتِ الطَّارئةِ على بِنيَةِ الكَلمةِ، إذْ يَقولُ الفَارسيُّ (377هـ): "والمُعتلُّ العَينِ، أَقوى مِنَ المُعتلِّ اللَّامِ؛ لأنَّ العَينَ تَصِحُّ حَيثُ تَعتَلُّ اللَّامُ، وإذا كَانَ أَقوى وَجَبَ أَنْ يَكونَ أَقربَ إلى الصَّحيحِ، وإذا كانَ أَقربَ إلى الصَّحيحِ وَجَبَ أَنْ يَلحقَهُ الإعلالُ أَقلَّ مِمَّا يَلحَقُ اللَّامَ؛ لأنَّه أَدخلُ في بابِ الصَّحيحِ، فكَما لا يُغيَّرُ الصَّحيحُ يَجِبُ أَلَّا يُغيَّرَ ما كَانَ أَقربُ إليه، والإمالةُ تَغييرٌ، فيَجِبُ أنْ يَكونَ أَغلبَ على اللَّامِ مِنها على العَينِ، كما أَنَّ سائرَ الإعلالاتِ أَغلبُ عَليها مِنه على العَينِ" (الفارسي، 1990م، 180/4).

عَطفًا عَلى ذَلكَ، تَظهرُ هَذهِ الثُّنائيَّةُ بدَلالةِ مَعنويَّةٍ عِندَ المُبرِّدِ (285هـ) في تَعليلِ قُربِ المُشتقَّاتِ مِنَ الفِعلِ، فَإذَا قَرُبتْ مِنَ الفِعلِ انطَبَقَ عليهَا ما يَنطبقُ عَلى الفِعلِ في الإعلالِ، وإنِ ابتَعدتْ تَلزمُ التَّصحيحَ، ويَرى المُبرِّدُ أَنَّ كُلَّ اسمٍ كَانَ عَلى مِثَالِ الفِعلِ، وزِيادتَـهُ لَيستْ من زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ، فإنَّـهُ مُنْقَلِبُ حَرفِ اللينِ كَمَا فِي الأفعالِ إِذْا كَانَ وَزنَهَا، وَكَانَتْ زِيَادَتُـهُ فِي مَوضِعِ زِيادتِها، والنَّحويُّونَ البِصريُّونَ يَرَوْنَ هَذَا جَارِيًا فِي كُلِّ مَا كَانَ على هَذَا الوَزنِ، إِلَّا أَنَّ المُبرِّدَ لا يَراهُ ذَلكَ، إِلَّا أَنْ تَكونَ هَذِه الأَسماءُ مصَادرَ، فتَجري على أَفعالِها، أَو تَكونَ أَسماءَ لأَزمنـةِ الفِعلِ أَو لأَمكِنتِـهِ الدَّالَّـةِ على الفِعلِ، فأَمَّا مَا صِيغَ مِنهَا اسمًا لغَيرِ ذَلِك، فَلَيسَ يُلازمُـهُ الاعتِلالُ؛ لبُعدِهِ منَ الفِعلِ، فيُقالُ فِي (مَفْعَل) إذا أُريدَ بِـهِ مَذهَبُ الفِعلِ من (القَوْلِ، والبَيعِ)، وَمَا كَانَ مِثلَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: (مَقالٌ، ومَباعٌ)؛ لأنَّه فِي وَزنِ: (أَقالَ، وأَباعَ)، فالمِيمُ فِي أَوَّلِـهِ كالهَمزةِ فِي أَوَّلِ الفِعلِ، والمِيمُ لَا تكونُ مِنْ زَوَائِدِ الأَفعالِ، فإنْ بُنيَ مِنْـهُ شَيْئًا على (مُفْعَلٍ) يُقالُ: (مُقالٌ، ومُرادٌ) مثلَ: (يُقالُ، ويُرادُ)، فإنْ صِيغَ اسمٌ لا يُرادُ بِـهِ مَكَانًا من الفِعلِ، وَلَا زَمَانًا للفِعلِ وَلَا مصدرًا، فإنَّه يُقالُ فِي (مَفْعَل) من القَولِ هَذَا (مَقْوَلٌ)، ومِنَ البَيعِ (مَبْيَعٌ) (المبرد، 107/1-108).

وتَرى البَاحثةُ أَنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ كَانتْ مِنَ الأَطرافِ حَاضرةٌ بقُوَّةٍ في تَعليلِ مَسائلَ مُتنوِّعةٍ مِنَ الإعلالِ والتَّصحيحِ، فَقدْ استَندَ إليها المُبرِّدُ في تَعليلِ الإعلالِ والتَّصحيحِ في صِيغةِ (فُعَّلٍ) و(فُعَّالٍ)، ومِمَّا يُدلِّلُ عَلى ذَلكَ، أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا مِنْ ذَوَاتِ الوَاوِ، فالأَجودُ فِيهِ أَنْ تَصِحَّ الوَاوُ وتَظهرَ، نحوُ قَولِنا في جَمعِ: (صَائِمٍ: صُوَّمٌ)، و(قَائِلٍ: قُوَّلٌ)، ويَجوزُ قَلبُ الوَاوِ يَاءً، ولَيسَ بالوَجهِ، ولكنَّهُ تَشْبِيهًا بِمَا اعتَلَّتْ لَامُهُ، وَذَلِكَ قَولنا فِي جَمعِ (عَاتٍ: عُتِيٌّ)، ولا يَصلحُ غَيرُه إذا كَانَ جَمعًا، فلمَّا قَرُبَ هَذَا البَابُ مِنَ الطَّرَفِ جَازَ تَشبيهُهُ بِهَذَا الَّذِي هُوَ طَرفٌ، فيُقالُ فِي (صَائِمٍ: صُيَّمٌ)، وفي (قَائِلٍ: قُيَّلٌ)، فإن بُنِيَ على (فُعَّالٍ) ظَهرتِ الوَاوُ، وَلم يَجزْ إِلَّا ذَلِك؛ لتَباعُدِها من الطَّرفِ، فيُقالُ في (صَائِمٍ: صُوَّامٌ) (المصدر السابق، 128/1).

ونَجِدُ هَذا التَّعليلَ أَيضًا عِندَ ابنِ يَعيش (643هـ)، وذَلكَ في قَولِه: "فَهذا الإبدالُ في (صُيَّمٍ)، و(قُيَّم) نَظيرُ الهَمزِ في (أَوائِلَ)، و(عَيائِلَ)، في كَونِ الإعلالِ فِيهِمَا للقُربِ من الطَّرفِ، والذي يَدلُّ أَنَّ القلبَ في (صُيَّمٍ) للمُجاورةِ، أَنَّ حَرفَ العِلَّةِ إذا تَباعدَ عنِ الطَّرفِ، لم يُجزِ القَلبُ، نحوُ: (صُوَّامٍ)، وربَّما قَلبوا مع تَباعُدِهِ من الطَّرفِ" (ابن يعيش،2001م، 469/5)، فقُربُ أَو بُعدُ حرفِ العلَّةِ من الطَّرفِ سَببٌ في صِحةِ أَو اعتِلالِ هَذهِ الصِّيغِ.

إنَّ هَذا التَّعليلَ هو مَا عَلَّلَ به أَبو عَلي الفَارسيِّ (377هـ) إعلالَ (حَوايا، وشَوايا)، يَقولُ: "(فَواعِلُ) من حَيَيْتُ (حَوايا)، كما وَافقَتْ حَيَيْتُ (حَوايا)، كما قِيلَ في (فَواعِل) من شَوَيْتُ (شَوايا)، وإنَّما قِيلَ (حَوايا)؛ لأَنَّ الهَمزةَ عَرَضَتْ في جَمعٍ؛ لقُربِ اليَاءِ من الطَّرفِ، فصَارَ مِثل (مَطايِي)، ثُمَّ أُبدِلَ مِنَ اليَاءِ الأَلفُ، كما في (فُعل) في (مَطايا)، (وهَدايا)، فصارَ (حَوْأا)، ثُمَّ أُبدِلَ من الهَمزةِ اليَاءُ، فَصارَ (حَوايا)"(الفارسي، 1990م، 65/5).

وعَلى هَذا الأَساسِ، يَرى ابنُ جنيِّ (392هـ) أَنَّ التَّغييرَ إلى الأَطرافِ أَسبقُ مِنهُ إلى الأَوساطِ، ولِذلكَ "هَمزوا (أَوائلَ)؛ لقُربِ الوَاوِ منَ الطَّرفِ، ولَمْ يَهمزوها في: (طواويسَ)؛ لبُعدِها مِنَ الطَّرفِ (ابن جني،1954م،215)، واتَكأَ الثَّمانينيُّ (442هـ) في تَعليلِ المَسألةِ السَّابقةِ، عَلى أَنَّ القُربَ أَو البُعدَ من الطَّرفِ هو مِعيارٌ لهَمزِ تِلكَ الصِّيغِ، فإذا جَاءتْ أَلفُ التَّكسيرِ بَينَ وَاوينِ، أَو يَاءينِ، أَو ياءٍ ووَاوٍ، أو واوٍ وياءٍ، وكَانَ الحَرفُ الثَّاني مُجاورًا للطَّرفِ في اللَّفظِ، أَو في التَّقديرِ، وَجبَ أَنْ يُهمَزَ الحَرفُ الَّذي جَاورَ الطَّرفَ، وإنَّما هَمزُهُ لأَمرينِ، الأَولِ: أَنَّ الطَّرفَ مَوضعٌ يَكثُرُ فِيهِ التَّغييرُ، فسَرى منهُ إلى مُجاورةِ الإعلالِ، والثَّاني: أَنَّه لمَّا اكتنفَ الأَلفَ حَرفا عِلَّةٍ ثَقُلَ مَجيءُ ثَلاثةِ أَحرفٍ مُعتلَّةٍ، فَفرُّوا من أَحدِها إلى الهَمزةِ، وكَانَ الأَخيرُ أَولى بالهَمزِ؛ لمُجاورتِه الطَّرفَ، فإنْ بَعُدَ حَرفُ العِلَّةِ مِنَ الطَّرفِ صُحِّحَ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يُهْمَزَ، فيُقالُ في (طاوُوسَ: طَواوِيسُ)، وفي (ناوُوسَ: نَواوِيسُ)، وفي (داوُدَ: دَواوِيدُ) (الثمانيني،1999م، 492/1-496).

وقَدْ فَسَّرَ السِّيرافيُّ (368هـ) التَّصحيحَ في (دَياوِيرَ، وعَواوِيرَ)، وأنَّها خَالفتْ غَيرَها؛ لبُعدِ حَرفِ العِلَّةِ مِنَ الطَّرفِ، إذْ يقولُ: "(دَياوِيرُ، وعَواوير) خَالفتْ (سَيايدَ، وأوايلَ)، وسَائرَ ما تَضمَّنَهُ البَابُ الَّذي قَبلَ هَذا، وإنَّ الَّذي يُهمَزُ لاجتِماعِ الوَاوينِ، أَو اليَاءَينِ، أَوِ الياءِ والواوِ، إنَّما يُحمَلُ على اعتِلالٍ وَاحدٍ (كسيايدَ) حَملًا على (سَيِّدٍ)، أَو على اعتِلالِ فِعلِه (كقوايلَ) حَملًا على (قَايلة)، إذا كَانَ قَريبًا مِنَ الطَّرفِ تَشبيهًا بالطَّرفِ، والطَّرفُ (سقاء، وقضاء)، وجَعل ما قَبلَ الطَّرفِ كالطَّرفِ، كما جُعِلَ صُيَّم كعُتيّ"(السيرافي،2008م، 278/5).

إضافةً إلى ذَلكَ، تَرى البَاحثةُ أَنَّ هَذهِ الثُّنائيَّةَ حَضرتْ في تَفسيرِ صِحَّةِ واعتِلالِ اسمِ الفاعلِ، فاسمُ الفَاعلِ من الفِعلِ المُعتلِّ العَينِ الجَاري على فِعلِهِ يَلزمُه من الصِّحَّةِ والاعتِلالِ ما يَلزمُ فِعلَه، فمَا كَانَ مِنهُ على (فَاعلٍ)، قُلبتْ عَينُه هَمزةً؛ لوُقوعِها قَريبةً منَ الطَّرفِ بعدَ أَلفٍ زَائدةٍ، نحوُ: (قَائمٍ)، و(بَائعٍ)، و(خَائفٍ)، وهَذهِ الهَمزةُ مُبدَلَةٌ مِنْ أَلفٍ مُبدَلَةٍ مِنَ الوَاوِ والياءِ؛ لأَنَّ الأَصلَ: (قَاولَ، وبَايعَ، وخَاوفَ)، فأُسكِنتِ الوَاوُ والياءُ، وقُلبتَا أَلفًا، فلمَّا اجتَمعَ سَاكنانِ، ولَمْ يُمكِنْ حَذفُ أَحدُهما؛ للبسِ، قُلبتِ الثَّانيةُ هَمزةً (ابن الأثير،1420هـ، 585/2).

يَتبيَّنُ مِمَّا سَبقَ، أَنَّ مِعيارَ القُربِ والبُعدِ المكانيِّ كَانَ حاضِرًا في تَعليلِ مَسائِلَ صَرفيَّةٍ، تَتَّصِلُ بالتَّصحيحِ والاعتِلالِ في الصِّيغِ، من حيثُ قُربُ أو بُعدُ حُروفِ العِلَّةِ مِنَ الأَطرافِ، كما كَانتْ هَذهِ الثُّنائيَّةُ ذَاتَ أَبعادٍ مَعنويَّةٍ، تَقومُ على الشَّبهِ، فمَثلًا يقومُ

القُربُ المعنويُّ على تَحقُّقِ الشَّبهِ أو قوتِه، في حينِ أنَّ البُعدَ المعنويَّ يقومُ على عدمِ تحقُّقِ الشَّبهِ أو ضَعفِه، وقَدِ اتَّكأَ العُلماءُ عَلى هذهِ الثُّنائيَّةِ في تَوجيهِ مَسائلَ صَرفيَّةٍ متنوِّعةٍ.

عَطفًا عَلى ذَلكَ، استَندَ ابنُ جِنيٍّ (392هـ) إليها في تَعليلِ تَصحيحِ العَينِ في (الخَونة، والحَوكة)، إذْ يَقولُ: "ومِمَّا وَردَ شَاذًّا عنِ القِياسِ ومُطَّردًا في الاستِعمالِ قَولُهم: (الحَوكةُ، والخَونة)، فَهذَا من الشُّذوذِ عنِ القِياسِ... وقَدْ قَالُوا على القِياسِ: خَانةٌ، ولا تَكادُ تَجِدُ شَيئًا من تَصحِيحِ مثلِ هَذا في الياءِ: فلمْ يَأتِ عَنهُم في نحوِ بائعٍ وسائرٍ بَيعةٌ ولا سَيرةٌ، وإنَّما شَذَّ من هَذا ممَّا عَينُهُ واوٌ لا ياءٌ نحوُ: (الحَوكةِ، والخونة، والخول، والدول)، وعِلتُه عندِي قُربُ الألفِ من اليَاءِ، وبُعدُها عن الواوِ، فإذا صَحَّتْ نحوُ: (الحَوكةِ)، كانَ أسهلَ من تَصحِيحِ نَحو: (البَيعةِ)، وذلكَ أنَّ الألفَ لمَّا قَرُبتْ من الياءِ أسرعَ انقِلابُ الياءِ إليهَا، فكانَ ذلكَ أسوغَ من انقِلابِ الوَاوِ إليها؛ لبُعدِ الوَاوِ عنها...فَإذا كَانَ بينَ الألفِ والياءِ هَذا الوَصلُ والقُربُ كَانَ تَصحِيحُ نَحوِ: بَيعةٍ وسَيرةٍ، أشقَّ عَليهم من تَصحِيحِ نَحوِ: (الحَوكةِ، والخَونةِ)؛ لبُعدِ الواوِ من الألفِ، وبقَدرِ بُعدِها عنَها يَقلُّ انقِلابُها إليَها" (ابن جني،1986م، 125-124/1).

إضافةً إلى ذَلكَ، عَلَّلَ ابنُ جنيٍّ بهَذهِ الثُّنايةِ أيضًا القُربَ المَعنويَّ القَائمَ عَلى الشَّبهِ بينَ الألفِ واليَاءِ، الَّذي سَوَّغَ إعلالَ العَينِ في: (ثِياب)، و(حِياض)، و(رِياض)، وإنَّما قُلبتِ الوَاوُ يَاءً، وإنْ كَانتْ مُتحرِّكةً من قَبلُ؛ لاجتِماعِ خَمسةِ أشياءَ، مِنها: أنَّ الكَلمةَ جَمعٌ، والجَمعُ أثقلُ من الوَاحدِ، وأنَّ واوَ الوَاحدِ مِنهَا ضَعيفةٌ سَاكنةٌ في:(ثوبٍ، وحَوضٍ، ورَوضةٍ)، وأنَّ قَبلَ الوَاوِ كَسرةً؛ لأنَّ الأصلَ (ثِيواب)، و(حِواض)، ومنها أنَّ بَعدَ الواوِ ألفًا، والألفُ قَريبةُ الشَّبهِ بالياءِ، ومِنهَا أنَّ اللَّامَ صَحيحَةٌ، وإذا صَحَّتِ اللَّامُ أمكنَ إعلالُ العَينِ (ابن جني،2000م، 364/2).

وظَهرتْ هَذهِ الثُّنائيَّةُ ذَاتُها بأبعادِها المَعنويَّةِ عِندَ السيرافيِّ (368هـ)، مُتَّصلَةً بالخِفَّةِ والثِّقلِ، وذَلكَ في تَعليلِهِ قَلبَ الهَمزةِ يَاءً في (مَطايا)، و(رَكايا): فـ(مَطيَّةٌ، ومَطايا)، و(رَكيَّةٌ، ورَكايا)، (رَكيَّةٌ فَعيلةٌ)، مِثلَ: (صَحيفَةٍ، وسَفينَةٍ)، وإذا جُمِعتْ تَدخُلُ ألِفُ الجَمعِ بَعدَ الكَافِ ثَالثةً، فتُقلَبُ اليَاءُ الأُولى من (رَكيَّةٍ) هَمزةً بعدَ ألفِ فتَصيرُ (رَكائي)، والهَمزةُ ثَقيلةٌ، واليَاءُ من حُروفِ الاعتِلالِ، فتُقلَبُ اليَاءُ ألفًا، ثُمَّ تُغيَّرُ الهَمزةُ -لأنَّ باجتِماعهِما ثَقُلَ الاسمُ- إلى الألفِ، إذْ كَانتْ أشبَهَ حُروفِ الاعتِلالِ بها، فغُيِّرتْ إلى الياءِ؛ لأنَّ الياءَ أقربُ إلى الألفِ مِنَ الوَاوِ، والوَجهُ الآخرُ، هُوَ أنَّ الهَمزةَ وَقعتْ بَينَ ألفينِ، فصَارتْ هيَ والألفانِ كهَمزتينِ؛ لقُربِ شَبهِ الألفِ مِنها، فوَجبَ الإبدالُ، كمَا تُبدَلُ من الهَمزتينِ، فإذا اجتَمعَتا أُبدِلتْ إلى أقربِ الحُروفِ شَبهًا بالألفِ وهو الياءُ (السيرافي،2008م، 305/5-306).

وقَدِ اتَّصلَتْ هَذهِ الثُّنائيةُ في تَعليلِ مَسائلَ صَرفيَّةٍ بثُنائيَّةِ الأصلِ والفَرعِ، ومِنْ ذَلكَ تَصحِيحُ عَينِ (القَوَد، والغَيَب)، حَيثُ يَقولُ ابنُ إيَّاز (681هـ): "اعلمْ أنَّ العَربَ إذا طَردُوا الإعلالَ في كَلامِهم أخرجُوا بَعضَ الكَلماتِ مُصحَّحًا تَنبيهًا على الأصلِ، وذَلكَ كما مُثِّلَ به مِنَ: (القَوَد)، و(الغَيَب)...وذلكَ أنَّهُ جَازَ في الأسماءِ دُونَ الأفعالِ، وذلكَ لِمَا تَقدَّمَ من فَرعيهِ الاسمِ في الإعلالِ، وأصالةُ الفِعلِ فيهِ، وجَازَ في العَينِ دُونَ اللامِ؛ لقُوَّةِ العَينِ وضَعفِ اللامِ، وكَثُرَ في الواوِ، وقَلَّ في اليَاءِ؛ لقُربِ اليَاءِ من الألفِ، وبُعدِ الوَاوِ عَنهَا"(ابن إيّاز،2002م،207-208).

المطلبُ الثَّاني: القُرب والبُعدُ في بابِ الأَبنيةِ

بَرزتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ بعُمقٍ في تَعليلِ المسائِلِ الصَّرفيَّةِ ذَاتِ الصِّلةِ بالأَبنيةِ الصَّرفيَّةِ، وكَانتْ تَقومُ عَلى القُربِ المَعنويِّ المَبنيِّ عَلى الشّبهِ في تَوجِيهِ تِلكَ المَسائلِ، وتَوضيحُ ذلكَ فِيما هو آتٍ:

أَولًا: أَبنيةُ المَصادِرِ

فسَّرَ سِيبويهُ (180هـ) بِهذهِ الثُّنائيَّةِ مَجيءَ بَعضِ المَصادرِ عَلى البِناءِ نَفسهِ؛ بسَببِ الشَّبهِ بينَها في المَعنَى، إذْ يَقولُ: "والعَربُ يَبنونَ الأَشياءَ إذا تَقاربَتْ على بِناءٍ وَاحدٍ، ومِنْ كَلامِهم أَنْ يُدخِلوا في تِلكَ الأَشياءِ غَيرَ ذَلكَ البِناءِ، وذلكَ نحوُ: النُّفورِ، والشَّبوبِ، والشَّبِّ، فدَخلَ هَذا في ذَا البَابِ، كما دَخلَ الفُعولُ في فَعلتُه، والفَعلُ في فَعلتُ" (سيبويه،1988م، 12/4)، وعَلَّل بِها كَذلِكَ مَا جاءَ على بِنَاءِ (فِعالٍ): "وقَالُوا في أَشياءٍ قَرُبَ بَعضُها مِنْ بَعضٍ، فَجاءُوا بِهِ على (فِعَالٍ)، وذَلكَ نحوُ: الصِّرافِ في الشَّاءِ؛ لأَنَّه هِياجٌ، فشُبِّهِ بِهِ...لأَنَّ هَذا الأَصلَ" (المصدر السابق، 11/4، 13،17).

فالقُربُ المَعنويُّ القَائمُ على الشَّبهِ كَانَ حَاضِرًا عِندَ سيبويهِ بقُوةٍ، إذْ يَقولُ: "ومِمَّا تَقاربتْ مَعانيهِ، فَجاءوا بهِ على مِثالٍ وَاحدٍ، نحوُ: (الفِرارِ، والشِّرادِ، والشِّماسِ، والنِّفارِ، والطِّماحِ)، وهَذا كلُّه مُباعدةٌ...وقَالوا: (العِضاضُ شَبَّهوهُ بالحرانِ والشبابِ، ولم يُريدُوا به المَصدرَ من فَعلتُه فَعلًا، ونَظيرُ هذا فيمَا تَقاربتْ مَعانيهِ قَولُهم: جَعلتُه (رُفاتًا، وجُذاذًا)، ومِثلُه:(الحُطامُ، والفُضاضُ، والفُتاتُ)، فجاءَ هذا على مِثالٍ وَاحدٍ حينَ تَقاربتْ مَعانيهِ... وقَالُوا في مِثلِ: (وَجعَ يَوجعُ) في بِنَاءِ الفِعلِ، والمَصدرِ، وقُربِ المَعنى: (وجلَ يَوجلُ وَجلًا وهو وَجِلٌ)...وقَالوا: (أَوجرَ) فأَدخلُوا (أَفعلَ) هَهُنا على (فَعِل)؛ لأَنَّ فَعلًا وأَفعلَ قد يَجتمِعانِ، كمَا يَجتمِعُ (فَعلانُ وفَعلٌ)، وذلكَ قَولُك: (شَعِثٌ وأَشعثُ، وحَدِبٌ وأَحدبٌ، وجَرِبٌ وأَجربُ)، وهُما في المَعنى من الوَجعِ، وقَالُوا: (كَدِرٌ وأَكدرُ، وحَمِقٌ وأَحمقُ، وقَعِسٌ وأَقعسُ)، فـ(أَفعلَ) دَخلَ في هَذا البَابِ كما دَخلَ (فَعِلٌ) في (أَخشنَ وأَكدرَ)، وكما دَخلَ (فَعَلٌ) في بابِ (فَعلانِ)" (سيبويه،1988م، 18/4).

ثانيًا: أَبنيةُ الأَفعالِ

وعَلى المِنوالِ ذاتِه، يَعلِّلُ ابنُ جنيِّ (392هـ) حَملَ (فَعَل) على (أَفعلَ)؛ للشَّبهِ بَينهُما في المَعنى، إذْ يَقولُ: "فأَمَّا كَسِيَ زَيدٌ ثَوبًا، وكَسوتُه ثَوبًا، فإنَّه وإنْ لم يُنقَلْ بالهَمزةِ، فإنَّه نُقِلَ بالمِثالِ، أَلا تَراهُ نُقِلَ مِنْ فَعِلَ إلى فَعَلَ، وإنَّما جَازَ نَقلُه بفَعَل لمَّا كَانَ فَعلَ وأَفعلَ كَثيرًا ما يَعتقِبانِ على المَعنى الوَاحدِ، نحوُ: (جَدَّ في الأَمرِ وأَجدَّ)، و(صَدَدتُه عن كَذا وأَصدَدتُهُ)، (وقَصَرَ عن الشَّيءِ وأَقصرَ)، و(سَحتَهُ اللهُ وأَسحتَهُ)، ونحوُ ذَلكَ، فلمَّا كَانَ (فَعَل وأَفعلَ) على ما ذَكرْنا: من الاعتِقابِ والتَّعاوُضِ، نُقِلَ بأَفعلَ، ونُقِلَ أَيضًا فَعِل بفَعَل، نحو: كَسِيَ، وكَسوتُه" (ابن جني،1986م،216/2).

ثالثًا: أَبنيةُ الصِّفاتِ

كَانَ لقُربِ الصِّفةِ مِنَ الاسمِ دَورٌ في تَنوُّعِ أَبنيةِ الجَمعِ، يَقولُ سيبويهُ (180هـ): "وجَاءَ على (فِعالٍ) كمَا جَاءَ فِيمَا ضَارعَ الاسمَ حينَ أُجرِيَ مَجرَى (فَعيلٍ) هو والاسمُ حينَ قَالوا: (فُعلانُ)، وقَدْ يُجرُونَ الاسمَ مَجرَى الصِّفةِ، والصِّفةَ مَجرَى الاسمِ، والصِّفةُ إلى الصِّفةِ أَقربُ، وذَلكَ قَولُهم: (جِياعٌ، ونِيامٌ)، وقَالوا: (فَعلانُ) في الصِّفةِ كمَا قَالُوا في الصِّفةِ التي ضَارَعتِ الاسمَ، وهي إليهِ أَقربُ من الصِّفةِ إلى الاسمِ، وذلكَ: (رَاعٍ ورُعيانٌ، وشابٌّ وشُبَّانٌ)"(سيبويه، 1988م، 632/3).

واستَندَ ابنُ السَّراجِ (316هـ) إلى القُربِ المَعنويِّ في مَجيءِ صِيغةِ (فِعَال) بمَنزلةِ (فَعَال)، إذْ يَقولُ: "اعلَمْ أَنَّ (فِعَالًا) بمَنزلةِ (فَعَالٍ) لا تَدخُلُ الهَاءُ في مُؤنَّثِه، وجُمِعَ على (فُعُلٍ) نَحو: (نَاقةٍ دِلاثٍ وَدُلُثٍ)...وقَالُوا: (دِرْعُ دِلاصٌ، وأَدرعٌ دِلاصٌ)،

لُفِظُ الجَميعُ لَفظُ الوَاحدِ، وإنَّما وَقعَ هَذا؛ لأنَّ "فِعالَ، وفَعولَ، وفَعيلَ" أَخواتٌ، فالزِّيادةُ من جَميعِهنَّ في مَوضعٍ وَاحدٍ" (ابن السراج، 3/19-20).

وعَلى هَذا النَّحوِ، وجَّهَ ابنُ جنيٍّ (392هـ) قِراءةَ (الأَشِرُ) في قَولِهِ تَعالى: (سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ) (القمر: 26)، فَقدْ قَرأها أَبو قلابةَ بِفتحِ الشِّينِ وتَشديدِ الرَّاءِ (الأَشَرَّ)، وهوَ الأَصلُ المَرفوضُ، وقَرأَها مُجاهِدٌ بضَمِّ الشِّينِ، وتَخفيفِ الرَّاءِ، وهوَ مِنَ الأَوصافِ الَّتي اعتَقبَ عَليها (فَعِلَ، وفَعُلَ)، كـ(أَشِرَ وأَشُرَ، كحَذِرَ وحَذُرَ، ويَقِظَ ويَقُظَ)، والضَّمُّ أَقوى مَعنًى مِنَ الكَسرِ؛ لأَنَّه أَبعدُ عن مِثالِ الفِعلِ، (فأَشُرَ من آشرٍ) كـ(ضَروبٍ من ضَارِبٍ) (ابن جني،1999م، 2/299).

رابعًا: أَبنيةُ المُفردِ

عَلَّلَ ابنُ جنيٍّ بالقُربِ المَعنويِّ تَكسيرَ (فِعْل، وفَعَل)، عَلى (فِعلانٍ)، فمِمَّا جَاءَ مِنْ بابِ (فِعْل): (قِنو، وقِنوانٌ)، و(صِنو، وصِنوانٌ) و(خِشفٌ، وخِشفانٌ)، (ورِئدٌ، ورِئدانٍ)، ومِمّا جَاءَ منْ بِابِ (فَعَل): (شَبثٍ وشِبْثان)، و(خَرَبٍ وخِرْبانٍ)، ومِنَ المُعتلِّ: (تَاجٌ وتِيجانٍ)، و(قَاعٌ وقِيعانٍ)، والعِلَّةُ في مَجيئِهما عَلى (فِعْلان)، أَنَّ (فِعْلا وفَعَلا) قدِ اعتَقبا على المَعنى الوَاحدِ (ابن جني، 1986م،2/103).

المطلبُ الثَّالثُ: القربُ والبُعدُ في صِيغِ التَّثنيةِ

تَجلَّتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ في بَابِ التَّثنيةِ بوُضوحٍ، فكَانتْ عِلَّةُ القُربِ المَعنويِّ (الشَّبهِ) مُتكأً للعُلماءِ في مسائِلَ عِدَّةٍ مِنهَا: إبدالُ الهَمزةِ وَاوًا للتَّثنيةِ والجَمعِ في حَمراءَ وأَضرابِها، يَقولُ السِّيرافيُّ (368هـ): "والَّذي عِندَ أَصحابِنا في تَثنيةِ المَمدودِ المُؤنَّثِ قَلبُها وَاوًا، وما حَكوا غيرَ ذَلكَ، كقَولِهم: (حَمراوانِ، وعَثراوانِ)...قَالَ بَعضُهم: إنَّما جَعلُوهُ وَاوًا، دُونَ الياءِ؛ لأَنَّه لمَّا كُرِهَ وُقُوعُ الهَمزةِ بينَ أَلفينِ، وكَانتِ اليَاءُ أَقربَ إلى الأَلفِ، كَرِهوا أَيضًا الياءَ؛ لشَبهِها بالأَلفِ، فاختَارُوا الوَاوَ البَعيدةَ مِنها، وقَالَ بَعضُهم: اختَاروا الواوَ؛ لأَنَّها أَبينُ في الصَّوتِ مِنَ الياءِ، فهذا مَذهبُ أَصحابِنا" (السيرافي، 2008م، 4/141).

وقَدِ استَندَ السُّهيليُّ (581هـ) في تَعليلِهِ قِياسَ (ذَاتي)، إذْ يَقولُ: "وقَولُهم في التَّثنيةِ: (ذَواتي) لَيسَ هُو القِياسُ، وإنَّما القِياسُ (ذَاتي)، وفي الجَمعِ: (ذَويات)، والجَمعُ كَانَ أَحقَّ بالرَّدِّ إلى الأَصلِ مِنَ التَّثنيةِ؛ لأَنَّ التَّثنيةَ أَقربُ إلى لَفظِ الوَاحدِ؛ لأَنَّها أَقربُ إليهِ في المَعنى، أَلا تَراهُم يَقولونَ: (أُخت، وأُختان)، ويَقولونَ في الجَمعِ: (أَخوات)، كَذلكَ: (ابنةٌ، وابنَتانِ)، ولا يَقولونَ في الجَمعِ: (ابنات)، فكَذلِكَ كَانَ القِياسُ حِينَ قَالُوا: (ذَوات)، فَلم يَردُّوا لامَ الكَلمةِ إلَّا يَردُّوا في التَّثنيةِ، وإنَّما يكونُ مِنها أَبعدُ" (السهيلي،1992م، 1/81).

وأَمَّا عنِ اختِصاصِ (الأَلفِ) بالتَّثنيةِ، فيرى السُّهيليِّ أَنَّه لقُربِ التَّثنيةِ مِنَ الوَاحدِ في المَعنى، لذلكَ وَجَبَ أَنْ يَقرُبَ لفَظُها مِنْ لَفظِه، ولذَلكَ لا يَتغيَّرُ بِناءُ الوَاحدِ فيها كمَا يَتغيَّرُ في أَكثرِ الجُموعِ (المصدر السابق، 1/83-84).

وهُنا يَبرزُ القُربُ المَعنويُّ المُستنِدُ إلى تَقارُبِ الدَّلالةِ في التَّعليلِ، وهَذهِ مَسألةٌ تَنمُّ عنِ اعتبارِ العُلماءِ للبُعدِ المَعنويِّ في تَفسيرِ الأَبنيةِ، وعَدمِ الاكتِفاءِ بالشَّكلِ الخَارجيِّ ومَوقعِ الأَصواتِ في البِنيَةِ.

المطلبُ الرَّابعُ: القُربُ والبُعدُ في صِيغِ الجَمعِ

حَضرَتِ الثُّنائيَّةُ المَكانيَّةُ في تَفسيرِ الحَذفِ الصَّرفيِّ في صِيغِ جَمعِ الخُماسيِّ، يَقولُ المُبرِّدُ (285هـ): "اعْلَمْ أَنَّك إذا أَردْتَ جَمعَهُ لم يَكُنْ لَك بُدٌّ من حَذفِ حَرفٍ؛ ليَكُونَ على مِثَالِ الجَمعِ، والحَرفُ الَّذِي تَحذفُهُ هُوَ الحَرْفُ الأَخيرُ؛ وذَلِكَ لأَنَّ الجَمعَ يَسلمُ حَتَّى يَنْتَهِي إِلَيهِ، فَلَا يَكونُ لَهُ مَوضِعٌ وَذَلِكَ قَوْلُك فِي (سَفرجل: سَفارِج)، وفِي (فَرزدق: فَرازد)، وفِي (شَمردل: شمارد)، وكَذَلِكَ جَمِيعُ هَذَا، وقَدْ يُقَالُ فِي (فَرزدق: فَرازق)، ولَيسَ ذَلِكَ بالجَيِّدِ؛ وذَلِكَ لأَنَّ الدَّالَ من مَخرجِ التَّاءِ، والتَّاءَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ وقَرُبتْ مِنَ الطَّرفِ حَذفُوها، فَمنْ قَالَ ذَلِك لم يَقُلْ فِي (جَحمرش، جَحارش)؛ لتَباعُدِ المِيمِ من الطَّرفِ، فَهَذَا يَجرِي مَجرَى الغَلَطِ" (المبرد، 230/2).

والتَّعليلُ بالقُربِ المَكانيِّ ذَاتُهُ عندَ ابنُ الوَرَّاقِ (381هـ): "فَإِنْ كَانَ فِيهِ زَائِدَةٌ وَاحِدَةٌ حَذفتَها، كَقَوْلِكَ فِي (جَحنفل): (جَحافِل، وجَحافيل)، إذا عَوضْتَ؛ لأَنَّ الزِّيَادَةَ أَضْعَفُ من الأَصليِّ، فَإِنْ كَانَتْ فِيهِ زَائدتانِ كِلتاهُما لِمَعنًى وَاحِدٍ، وإحداهُما أَقربُ إِلَى الطَّرفِ حُذِفتِ القَرِيبَةُ مِنَ الطَّرفِ، كَقَولِكَ فِي (مُغتسل): (مَغاسل)، وَفِي (مُنطلق): (مَطالق)؛ لأَنَّ التَّاءَ وَالنُّونَ أَقربُ إِلى الطَّرفِ" (ابن الوراق،1999م،524).

وتَظهَرُ هَذهِ الثُّنائيَّةُ بدَلالةٍ مَعنويَّةٍ في تَعليلِ جَمعِ (فُعَل) على (فِعلانِ)، يقولُ العكبريُّ (616هـ): "وإنَّما جُمِعَ (فُعَل) نَحْو: (صُرَد وثُغَر) على (فِعْلان) بِالكَسرِ لأَمرينِ: أَحدهمَا أَنَّ هَذَا البِناءَ اختَصَّ بضَربٍ مِنَ المُسمَّياتِ، وَهُوَ الحَيَوانُ وَلَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي غَيره، فَخَصُّوه فِي الجَمعِ ببِناءٍ لَا يَكونُ لغَيرِهِ من الثُّلاثيِّ، والثَّاني أَنَّ (فُعَلا) قَدْ يَكونُ مَقْصُورًا من: (فَعَال، وفُعَال) يُجمَعُ على (فِعلان) نحوُ: (غُراب وغِربان)، فَلَمَّا قَرُبَ مِنْهُ جُمِعَ جَمعُهُ" (العكبري، 1995م، 182/2).

المطلبُ الخامسُ: القُربُ والبُعدُ في بَابي التَّصغيرِ والنَّسبِ

ظَهرتْ هَذهِ الثُّنائيَّةُ بدَلالَةٍ مَكانيَّةٍ ومَعنويَّةٍ في تَعليلِ مَسائِلَ في بَابِ التَّصغيرِ، فقدْ ظَهرَتْ بدَلالةِ مَكانيَّةٍ في تعليلِ تَصغيرِ (فَرزدق)، ومِنْ ذَلكَ أَنَّ تَصغيرَ (فَرزدقَ) على (فُريزِق) لَيسَ بِالقِيَاسِ؛ "لأَنَّ التَّاءَ من حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، والدَّالَ من مَوضِعهَا، فَلَمَّا كَانَتْ طَرفًا، وَكَانَتْ أَشبهَ مَا فِي الحَرفِ بحُروفٍ تُحذفُ، والجَيِّدُ (فرازد) و(فُريزد)؛ لأَنَّ مَا كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة وَمَا أَشبهَهَا إذا وَقع أَصليًّا، فَهُوَ بِمَنْزِلَة غَيرِه من الحُرُوفِ، وَمن قَالَ (فريزق) لم يَقلْ فِي (جحمرش: جحيرش)، وإنْ كَانَتِ المِيمُ من حُرُوفِ الزِّيَادَة؛ لبُعدِها من الطَّرفِ، ولَكنَّه يَقُول فِي مثلِ (شمردل: شُميرد)، وإنْ كَانَ هَذَا أَبعدَ أَنَّ اللَّامَ من حُرُوف الزِّيَادَة" (المبرد، 249/2-250).

وظَهرَ القُربُ بدَلالتهِ المَعنويَّةِ القَائمةِ على الشَّبهِ في تَصغيرِ (مُنطلِق)، إذْ لا بُدَّ من حَذفِ نُونِه، فإذا حُذِفتْ أَصبحَ (مُطَلِق)، ومِثالُه (مُفعِل)، وهذا الوَزنُ لَيسَ في كَلامِ العَربِ؛ فلا بُدَّ مِنْ نَقلِه إلى أَقربِ أَمثِلتِهم، ليَقرُبَ المَأخذُ، ويَقِلُّ التَّعسُّفُ، وهو (مُفْعلٌ)، فتَقولُ: (مُطيلِق) (ابن جني،1986م،114/3)، وكَذلكَ في تَصغيرِ (سَفرجَل)، فلا بُدَّ من حَذفِ لَامِهِ، ونَقلِهِ إلى أَقربِ ما يُجاورهُ، وهو (سَفرج) كجَعفر، فتَقولُ في تَصغيرِهِ (سُفيرِج) (المصدر السابق، 115/3).

وبالقُربِ المَعنوي بينَ التَّصغيرِ والصِّفةِ يُعلِّلُ الأَنباريُّ (577هـ) زِيادةَ الحَرفِ في التَّصغيرِ، ولَيسَ حَذفَهِ مِنهُ، يَقولُ: "فإنْ قِيلَ: فَلِمَ كَانَ التَّصغيرُ بزِيادةِ حَرفٍ، ولَمْ يَكُنْ بنُقصانِ حَرفٍ؟ قِيلَ: لأَنَّ التَّصغيرَ قَامَ مُقامَ الصِّفةِ، أَلا تَرى أَنَّك إذا قُلتَ في رَجُلٍ: رُجيلٍ، وفي دِرْهَمٍ: دُرَيْهِمٍ، وفي دِينارٍ: دُنَينيرٍ، قَامَ رُجيلٌ مُقامَ: رَجلٍ صَغيرٍ، وقَامَ دُريهِمٌ مُقامَ دِرهمٍ صَغيرٍ،

وقَامَ دُنينيرٌ مُقامُ: دِينارٍ صَغيرٍ؛ فَلمَّا قَامَ التَّصغيرُ مُقامَ الصِّفةِ؛ وهي لَفظٌ زَائدٌ، جُعِلَ بزِيادةِ حَرفٍ، وجُعِلَ ذَلكَ الحَرفُ دَليلًا على التَّصغيرِ؛ لأنَّه قَامَ مُقامَ ما يُوجِبُ التَّصغيرَ"(الأنباري،1999م،253).

وَمِنْ أَمثلةِ البُعدِ المَعنويِّ عدمُ جوازِ تَصغِيرِ (أَفعِلْ بهِ)؛ "لأَنَّهُ لا نَظِيرَ لَـهُ في الأَسماءِ إلا (أَصْبِع)؛ وهيَ لُغةٌ رَديئةٌ في (إِصْبَع)، وإذا لَمْ يَكنْ لَـهُ في كَلامِهم نَظيرٌ سِوى هَذا الحَرفِ في لُغةٍ رَديئةٍ بَاعَدَهُ ذَلكَ مِنَ الاسمِ، فَلمْ يَجُزْ فيهِ التَّصغيرُ، أَلا تَرى أَنَّ وَزنَ الفِعلِ الَّذي يَغلبُ عَليهِ أَو يَخُصُّهُ أَحدُ الأَسبابِ المَانعةِ مِنَ الصَّرفِ، فَإذا كَانَ الاسمُ يَقرُبُ مِنَ الفِعلِ لمَجيئِهِ على بَعضِ أَبنيتِهِ، حتَّى يَكونَ ذَلكَ عِلَّةً، وأَمّا مِثالُ "أَفْعِلْ بِـهِ"، فإنَّما لَمْ يَجُزْ تَصغيرُهُ؛ لأَنَّه لا نَظيرَ لَـهُ في الأَسماءِ، وهي لُغةٌ مَانعةٌ له مِنَ الصَّرفِ، فكَذلكَ الفِعلُ يَبعدُ مِنَ الاسمِ؛ لمُخالفتِه لَهُ في البناءِ، هذا مَعَ أَنَّ لَفظَهُ لَفظُ الأَمرِ، والأَمرُ يَختصُّ بِه الفِعلُ" (الأنباري، 2003م، 116/1).

وكَذلكَ حَضرَ القُربُ المَعنويُّ في تَعليلِ وَضعِ بَعضِ الكَلماتِ عَلى التَّصغيرِ، ومنْ ذلكَ قَولُهم: (جُمَيْلٌ وكُعَيْتٌ لِطَائِرَيْنِ)، وَ(كُمَيْتٌ للفَرسِ)، وقَدْ نَطقُوا بهَذهِ الأَشياءِ مُصغَّرةً؛ لأَنَّها مُستَصغَرَةٌ عِندَهم، والصِّغرُ من لَوازِمها، لذَلكَ وَضعُوا الأَلفاظَ على التَّصغيرِ، ولَمْ تُستعمَلْ مُكبَّراتُها، وقَولُهم في جَمعِ: (جُميلٍ وَكُعَيتٍ): (جِمْلاَن وكِعْتَان)، تَكسيرٌ لمُكبَّريهما المُقدَّرينِ، وهُما: (الجُمَلُ والكُعَتُ)، وقَدْ قُدِّرا عَلى هَذا الوَزنِ؛ لأَنَّه أَقربُ وَزنٍ مُكبَّرٍ من صِيغةِ المُصغَّرِ، ولمَّا لَمْ يُسمَعْ مُكبَّراهُما قُدِّرا على أَقربِ الأَوزانِ من وَزنِ المُصغَّرِ (الأستراباذي،1975م، 280/1-281).

وقَدْ عَلَّلَ العُلماءُ بهَذهِ الثُّنائيَّةِ بَعضَ المَسائِلِ في بَابِ النَّسبِ، فَمثلًا بالبُعدِ المَعنويِّ فُسِّرَ عَدمُ إرجاعِ الفَاءِ إنْ كانَ أَصلُها واوًا عندَ النَّسبِ، ومِنْ ذَلكَ أَنَّكَ إذا أَردتَ النَّسبَ إلى (عِدَّة، وزِنة)، والتي أَصلُها: (وَعدت، ووَزنت)، تَقولُ: (عِدِّيٌّ، وزِنيٌّ)، دُونَ أَنَّ تَردَّ الفاءَ؛ وذلكَ لبُعدِها من ياءِ النَّسبِ (المبرد، 156/3، وابن السراج، 80/3).

وقُوَّةُ الشَّبهِ كَانتْ حَاضِرةً في تَعليلِ وُجودِ النُّونِ في النَّسبِ إلى بَعضِ الأَلفاظِ، مِثلَ: (صَنعانيٌّ، وبَهرانيٌّ)، إذْ يَقولُ ابنُ جِنِّيٍّ (392هـ): "فأَمَّا قَولُهم في النَّسبِ إلى (صَنعاءَ، وبَهراءَ: صَنعانِيٌّ، وبَهرانِيٌّ)، فَقَدْ ذَهبُوا فِيهِ إلى النُّونِ بَدلٌ مِنَ الهَمزةِ...فجَائِزٌ أَنْ تُبدَلَ الهَمزةُ نُونًا؛ لتَقارُبِ بَعضِ هَذهِ الحُروفِ من بَعضٍ، فَقدْ أَبدلُوا الأَلفَ مِنَ النُّونِ في الوَقفِ نحوُ: "رَأيتُ زَيدَا، ولنَسْفَعَا"، لقُربِ الأَلفِ مِنَ الهَمزةِ، فكمَا جَازَ أَنْ يُبدِلوا الأَلفَ مِنَ النُّونِ، جَازَ أَيضًا أَنْ يُبدِلوا النُّونَ مِنَ الهَمزةِ، والقَولُ الأَولُ هو الَّذي كَانَ يُعتمَدُ عَليهِ وهو الأَقوى، وإنَّما ذَكرَ أَبو عُثمانَ الأَلفَ والنُّونَ بَعدَ هَمزةِ التَّأنيثِ؛ لقُربِ ما بَينهُما مِنَ الشَّبَهِ" (ابن جني، 1954م، ص159).

وتَتقاطعُ هَذهِ الثُّنائيةُ مَعَ ثُنائيَّةِ الخِفَّةِ والثِّقلِ؛ إذْ إنَّه مِنْ دَواعي القُربِ والبُعدِ التَّخفيفُ بكلِّ أَشكالِهِ، لأَنَّ اللغةَ تَسعَى في تَطوُّرِها نحوَ السُّهولةِ والتَّيسيرِ، ومِنْ ذلكَ أَنَّهُ ما يَجُوزُ في نِسبةِ (حَلوبةٍ: حَلبيٌّ)، قِياسًا عَلى (حَنفيةٍ: حَنفيٌّ)، فإنَّه لا يَجوزُ في النَّسبِ إلى: (حَرورةٍ: حَرريٌّ)، ولا في (قَوولةٍ: قَوليٌّ)؛ "لأَنَّ (فَعولةً) في هَذا مَحمولةُ الحُكمِ على (فَعيلةٍ)، وأنتَ لا تَقولُ في الإضافةِ إلى (فَعيلةٍ) إذا كَانتْ مُضعَّفةً أَو مُعتلَّةَ العَينِ إلا بالتَّصحيحِ؛ نحوُ قَولِهم في (شَديد: شَديديٌّ)، وفي (طَويلٍ: طَويليٌّ)؛ استِثقالًا لقَولِكَ: (شدديٌّ، وطُوليٌّ)، فإذا كَانتْ (فَعولةٌ) مَحمولةً على (فَعيلةٍ)، وفَعيلةٌ لا تَقولُ فيها معَ التَّضعيفِ، واعتِلالِ العَينِ إلَّا بالإتمامِ، فما كَانَ مَحمولًا عَليها أَولى بأنْ يُصَحَّ ولا يُعلَّ، ومَنْ قَالَ في (شَنوءة: شَنئيٌّ) فأَعلَّ، فإنَّه لا يَقولُ في نَحوِ (جَرادةٍ، وسَعادةٍ) إلَّا بالإتمامِ: (جَراديٌّ، وسَعاديٌّ)، وذَلكَ لبُعدِ الأَلفِ عَنِ اليَاءِ، ولِمَا فِيها مِنَ الخِفَّةِ" (ابن جني، 1986م،117/1-118).

وقدِ استَندَ الأَنباريُّ (577هـ) إلى البُعدِ المَكاني في تَعليلِ قلبِ الألفِ في (رَحَى، وعَصا) واوًا عندَ النَّسبِ؛ لأَنَّ قَلبَ الألفِ وَاوًا أَولَى مِنْ قَلبِها يَاءً، فلو قُلِبتْ يَاءً؛ لأَدَّى ذَلكَ إلى اجتِماعِ الأَمثالِ، وهيَ ثَلاثُ يَاءاتٍ، كقَولكَ: (رَحيِيٌّ، وعَصيِيٌّ)، وذَلكَ مُستثقَلٌ، فعَدلُوا عَنِ اليَاءِ إلى الوَاوِ، لأَنَّها أَبعدُ مِنَ اجتِماعِ الأَمثالِ (الأنباري،1999م، ص260).

المطلبُ السادسُ: القُربُ والبُعدُ في مَسألةِ الزِّيادةِ

وتَظهرُ هَذهِ الثُّنائيَّةُ بشَكلِها المَعنويِّ في تَعليلِ مَسألةِ الزِّيادةِ في بَابِ الأَفعالِ، ويُوضِّحُ ابنُ جِنيٍّ (392هـ) ذَلكَ في قَولِهِ: "ويَدلُّ عَلى أَنَّ الزَّوائدَ بَابُها الأَفعالُ، أَنَّ الأَلفَ والنُّونَ الزَّائدتينِ في آخرِ (فَعْلان) بَابُها أَنْ تَكونَ في آخرِ (غَضبان، وعَطشان) ونَحوهما منَ الصِّفاتِ الَّتي تُشبهُهما؛ لأَنَّ (غَضبان) صِفةٌ، والصِّفةُ قَريبةٌ مِنَ الفِعلِ، والزِّيادةُ بالفِعلِ وما شَابهَهُ أَحقُّ، ومن ذَلكَ أَيضًا أَنَّكَ لا تَجِدُ اسمًا اجتَمعَ في أَوَّلِه زِيادتانِ، إلَّا أَنْ يَكونَ جَاريًا على الفِعلِ نحوُ: (مُنْطَلق، ومُستَخْرج)، فلولا أَنَّهما جَاريانِ على الفِعلِ الَّذي هو أَحقُّ بالزِّيادةِ، لمَا جَازَ وُقوعُ زَائدينِ في أَوَّلِهما، وكَذلكَ ما أَشبهَهُما من أَسماءِ الفَاعلينَ، والمَفعولينَ، والمَصادرِ، والأَمكنةِ" (ابن جني،1954م،29).

وكَانتْ هذهِ الثُّنائيَّةُ حَاضرةً في تَعليلِ زيادةِ الهَمزةِ في الصِّفاتِ أَكثرَ منَ الأَسماءِ، والدَّليلُ عَلى ذَلكَ أَنَّ الأَسماءَ الَّتي جَاءتْ على (أَفْعَل) أَكثرُها صِفاتٌ، نحوُ: (أَحمرَ، وأَصفرَ، وأَخضرَ، وأَسودَ، وأَبيضَ)، والأَسماءَ الَّتي في أَوَّلِها الهَمزةُ على هَذا البِناءِ مِنْ غَيرِ الصِّفاتِ قَليلةٌ، فبَابُ: (أَحمرَ، وأَصفرَ، وأَسودَ، وأَبيضَ)، أَكثرُ مِنْ بَابِ: (أَيْدَعَ، وأَزْمَلَ، وأَفْكَلَ)، فَلمَّا أَرادُوا أَنْ يَكثُرَ هَذا المِثالُ الَّذي في أَوَّلِه الهَمزةُ، جَعلوهُ صِفاتٍ؛ لقُربِ ما بَينَ الصِّفةِ والفِعلِ، فكُلُّ وَاحدٍ مِنهُما ثَانٍ للاسمِ، وأَنَّ الصِّفةَ تَحتاجُ إلى المَوصوفِ، كمَا أَنَّ الفِعلَ لا بدَّ لَهُ مِنَ الفَاعلِ (المصدر السابق، 272-273).

وقدْ فَسَّرَ الأَنباريُّ (577هـ) بالقُربِ المَكانيِّ والمَعنويِّ عِلَّةَ زِيادةِ اليَاءِ في التَّصغيرِ، ولِمَ كَانتْ سَاكنةً، ولِمَ كَانتْ ثَالثةً؛ "لأَنَّهم لَمَّا زَادُوا الأَلفَ في التَّكسيرِ، والتَّصغيرُ والتَّكسيرُ مِنْ وَادٍ وَاحدٍ زَادُوا فِيهِ اليَاءَ؛ لأَنَّها أَقربُ إلى الأَلفِ مِنَ الوَاوِ، وإنَّما كَانتْ سَاكنةً ثَالثةً؛ لأَنَّ أَلفَ التَّكسيرِ لا تَكونُ إلَّا كَذلكَ" (الأنباري،1999م، 253-254).

وقَدْ عَلَّلَ العُكبريُّ (616هـ) بالبُعدِ المَعنويِّ قِلَّةَ زِيادةِ اللامِ؛ لأَنَها أَبعدُ حُروفِ الزِّيادةِ شَبهًا بحُروفِ المَدِّ واللِّينِ، وإنَّما زِيدتْ في مواضِعَ مُحدَّدةٍ مِثلَ أَسماءِ الإشارةِ، نحوُ: (ذَلكَ وهُنالكَ وأَلا لك)؛ لأَنَّ الأَصلَ ذَاكَ وهُناكَ وأَلاكَ، وزِيدتْ في: (عَبدل وزَيدل)، وأَصلُهما: (عَبدٌ وزَيدٌ) (العكبري،1995م، 279/2).

وإذَا زَادتِ الأُصولُ على الثَّلاثةِ كَرَّرْتَ اللامَ دُونَ الفَاءِ والعَينِ؛ "لأَنَّه لمَّا لم يَكنْ بُدٌّ في الوَزنِ من زِيادةِ حَرفٍ بَعدَ اللامِ؛ لأَنَّ الفَاءَ والعَينَ واللامَ تَكفي في التَّعبيرِ بها عن أَوَّلِ الأُصولِ وثَانيها وثَالثِها، كَانتِ الزِّيادةُ بتَكريرِ أَحدِ الحُروفِ التي في مُقابلةِ الأُصولِ بعدَ اللامِ أَولى، ولمَّا كَانتِ اللامُ أَقربَ كُرِّرَتْ هي دُونَ البَعيدِ" (الأستراباذي،1975م، 13/1).

وتُلاحِظُ البَاحثةُ بَناءً على ما سَبقَ تَفصيلُه، أَنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ تَجلَّتْ في تَوجيهِ المَسائلِ الصَّرفيةِ في الدَّلالتَينِ: المَكانيَّةِ والمَعنويَّةِ، وقد كَانَ القُربُ المَكانيُّ مُنطَلقًا لتَعليلِ التَّغيُّراتِ الطَّارئةِ على بِنيَةِ الكَلمةِ، كمَا حَضرتْ الثُّنائيَّةُ المَكانيَّةُ بشَكلٍ جَليٍّ في تَعليلِ مَسائلَ مُتنوِّعةٍ مِنَ الإعلالِ والتَّصحيحِ، مُتَّصلةً في تَعليلِ مَسائلَ صَرفيَّةٍ بثُنائيَّةِ الأَصلِ والفَرعِ.

ِلى جَانبِ ذَلكَ، بَرزتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبعدِ في تَعليلِ المسائلِ الصَّرفيَّةِ ذَاتِ الصِّلةِ بالأَبنيةِ الصَّرفيَّةِ، إذْ قَامتْ عَلى القُربِ المَعنويِّ المَبنيِّ عَلى الشَّبهِ في تَوجِيهِ تلكَ المَسائلِ، لتَتَّصلَ بثُنائيَّةِ القُوةِ والضَّعفِ والأَصلِ والفَرعِ في تَفسيرِ بَعضِ الأَبنيةِ الصَّرفيَّةِ، عَلاوةً على ذَلكَ، تَجلَّتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ في بابِ التَّثنيةِ بوُضوحٍ،

وقَدْ حَضرَتْ الثُّنائيَّةُ المَكانيَّةُ في تَفسيرِ الحَذفِ الصَّرفيِّ في صِيغِ الجَمعِ، لتَظهَرَ هَذهِ الثُّنائيَّةُ بدَلالَةٍ مَكانيَّةٍ ومَعنويَّةٍ في تَعليلِ مَسائِلَ في بَابِ التَّصغيرِ، وقد لَاحظتِ البَاحثةُ أَنَّ هَذهِ الثُّنائيَّةَ ظَهرتْ في تَعليلِ العُلماءِ بَعضَ المَسائِلِ في بَابِ النَّسبِ، وقد تَقاطعتْ مَعَ ثُنائيَّةِ الخِفَّةِ والثِّقلِ، وتَظهرُ هَذهِ الثُّنائيَّةُ أيضًا بشَكلِها المَعنويِّ في تَعليلِ مَسألةِ الزِّيادةِ.

الخَاتِمةُ

تَبيَّنَ مِنْ خِلالِ الدِّراسةِ أَنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ من الثُّنائيَّاتِ التي لهَا حُضورُها في الدَّرسِ اللغَويِّ، وتَمتدُّ إلى صِياغاتٍ لُغويَّةٍ مُتعدِّدةٍ في حُقولٍ وأَبوابٍ مُتفرِّقةٍ، وقدْ تَوصَّلتِ الدِّراسةُ إلى نَتائِجَ عِدَّةٍ، وهيَ:

أَولًا: ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ بمَثابةِ أَداةِ تَعليلٍ استَندَ إليها النُّحاةُ في تَعليلاتِهم وتَوجيهاتِهم للمَسائلِ اللغويةِ المُتنوِّعةِ.

ثانيًا: إنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ تَحقَّقتْ في المسائلِ الصوتيةِ في البُعدينِ: المَكانيِّ مُتمثِّلًا في مَخارجِ الأَصواتِ، والمَعنويِّ مُتمثِّلًا في الصِّفاتِ الصَّوتيَّةِ، في تَوجيهِ مَسائِلَ صَوتيَّةٍ مُتنوِّعةٍ تَقتضِي حُصولَ تَبدلاتٍ صَوتيةٍ تَحقيقًا للانسِجامِ.

ثالثًا: إنَّ ثُنائيَّةَ القُربِ والبُعدِ تَجلَّتْ في تَوجيهِ المَسائلِ الصَّرفيةِ في الدَّلالتَينِ: المَكانيَّةِ والمَعنويَّةِ، فَقدْ سَاهمَ القُربُ المَكانيُّ في تَعليلِ التَّغيُّراتِ الطَّارئةِ على بِنيَةِ الكَلمةِ، كَما حَضرتْ بشَكلٍ جَليٍّ في تَعليلِ مَسائلَ مُتنوِّعةٍ مِنَ الإعلالِ والتَّصحيحِ، وإنْ كانتْ بدلالتِها المَعنويَّةِ القَائمةِ عَلى الشَّبهِ أَكثَرَ حُضورًا في الميدانِ الصَّرفيِّ.

رابعًا: وقدِ اجتَمعتْ ثُنائيَّةُ القُربِ والبُعدِ مع ثُنائياتٍ عِدَّةٍ، كثُنائيَّةِ القُوةِ والضَّعفِ، وثُنائيةِ الخِفَّةِ والثِّقلِ، وثُنائيَّةِ الأَصلِ والفَرعِ في تَعليلِ بَعضِ التَّغيراتِ الصَّوتيةِ، والصَّرفيَّةِ؛ تَحقيقًا للانسِجامِ اللغويِّ بينَ عَناصرِ كُلٍّ مِنَ الكَلمةِ والجُملةِ.

خامسًا: تَوصَّلتِ الدِّراسةُ بَعدَ البَحثِ والاطِّلاعِ، إلى حُضورِ هَذهِ الثُّنائيَّةِ بعُمقٍ في المُستوى الصَّوتيِّ، ثُمَّ المُستوى الصَّرفيِّ.

المَصادرُ والمَراجعُ

ابن الأَثير، أبو السعادات، مجد الدين المبارك بن محمد، (606هـ)، (1420هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، ط1، المملكة العربية السعودية الناشر: جامعة أم القرى.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، (215هـ)، (1990م)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، محمد بن أحمد أبو منصور، (ت370هـ)، (2001م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، (686هـ)، (1975م)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093هـ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي، الدين عبد الحميد، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية بيروت.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (577هـ)، (1999م)، أسرار العربية، ط1، بيروت: دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، (ت577هـ)، (2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، القاهرة: المكتبة العصرية.

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، (328هـ)، (1971م)، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، ط1، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابن إيّاز، حسين بن بدر، (681هـ)، (2002م)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: هادي نهر وهلال ناجي المحامي، ط1، الأُردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الثمانيني أبو القاسم عمر بن ثابت (ت442هـ)، (1999م)، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبة الرشد.

الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، (607هـ)، (د.ت)، المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، د.ط، مطبعة أم القرى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (392هـ)، (1954م)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، دار إحياء التراث القديم.

ابن جني، أَبو الفتح عثمان (392هـ)،(1986م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النَّجار، ط3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (392هـ)، (1999م)، الكتاب: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جني، أَبو الفتح عثمان (392هـ)، (2000م)، سر صناعة الإعراب، المؤلف، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الدينوري، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، (276هـ)، (1978م)، غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، د.ط، دار الكتب العلمية.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، (311هـ)، (1988م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت: عالم الكتب.

الزَّجَّاجي، أبو القاسم (337هـ)، (1986م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، ط5، بيروت: دار النفائس.

السجستاني، محمد بن عزيز، (330هـ)، (1995م)، غريب القرآن، لكتاب: غريب القرآن، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط1، سوريا: دار قتيبة.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (581هـ)، (1992م)، نتائج الفكر في النَّحو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، عثمان بن قنبر(180هـ)، (1988م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي، بيروت: مكتبة دار الجيل.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزربان (ت368هـ)، (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الشايب فوزي، (1994م)، خواطر وآراء صرفية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 47.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، (616هـ)، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط1، دمشق: دار الفكر.

الفارسي، أَبو علي الحسن بن أحمد (377هـ)،(1990م)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق:عوض بن حمد القوزي،ط1، د.د.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح و إسماعيل الشلبي، ط1، القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (170هـ)، (1405هـ)، معجم العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، ط1، إيران: دار الهجرة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (170هـ)، (1995م)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، د.د.

القرطبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، (671هـ)، (1964م)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن مالك، بدر الدين محمد (686هـ)، (2000هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، د.ط، بيروت: عالم الكتب.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (285هـ)، (1997م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس، (324هـ)، (1400هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، مصر: دار المعارف.

ابن منظور، جمال الدّين، محمّد بن مكرم، (711هـ)، (1414هـ)، لسانُ العربِ، ط3، بيروت: دار صادر.

النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (338هـ)، (1421م)، إعراب القران، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف، (761هـ)، (1985م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط6، دمشق: دار الفكر.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (381هـ)، (1999م)، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن الولَّاد، أبو العباس، أحمد بن أحمد (332هـ)، (1996م)، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (643هـ)، (2001م)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتورة/ آلاء زيد الخلفات، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي
(CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.49.13